إبيض وجه غزة ليسود وجه محتل وطاغ!

كتب حسن عصفور/ أن يخرج أحد صحفيي دولة الكيان الإسرائيلي، ويصف ما كان من "الغزازوة" يوم 6 أبريل 2018 في #جمعة_الكوشوك، بأنه درب من الجنون، فهو قد لخص بشكل مكثف ما الذي كان أثرا من هذا الحدث العظيم..

هو "جنون الإبداع الفلسطيني" في نسخته الغزية، للرد العملي "وغير المسبوق" وخارج كل الحسابات على "تحالف الشر الأسود"، الذي إعتقد أو رغب أن تعود تلك المنطقة الجغرافية بأهلها الى عهد الظلمات، ركوعا وخنوعا أو إختفاءا من خريطة سياسية ليسهل لهم تمرير مؤامرات متعددة الرؤوس...

#جمعة_الكوشوك، يوم أن أطلقها بعض شباب على مواقع التواصل الإجتماعي مباشرة بعد جمعة الأرض والعودة في 30 مارس 2018، تعامل معها البعض بداية بشكل هزلي، وحاولت بعض "أوساط فلسطينية" بلا مسميات ولا أوصاف، ان تذهب لفعل كل شيء لتبرز الفكرة وكأنها "خطر داهم" على قطاع غزة، وأن مثل هذا "الفعل الطائش" سيجلب دمارا ووبالا على القطاع قبل دولة الكيان، نقاش يبدو وكأنه نابع من "مخزون العجز الفكري وخمول النبض الكفاحي"..

ولحسن حظ تاريخ "شعب الجبارين"، أن كثيرا من شباب البحث عن "تجديد روح الثورة" في زمن سيطرة "الخانع العام" على مقدرات الفعل الرسمي، لم ينتبهوا لنقاش يبرز في كل مرحلة كفاحية مع خيار التجديد النضالي، منذ رصاصة فتح الأولى عام 1965، وحتى إطار كوشوك غزة..

وكان الذي كان، من "جمعة الغضب الكوشوكية"، عاشت اسرائيل أيام رعب وهوس لما سيكون من ذلك الفعل الجديد، كيف سيكون سلوك آلافا من رافضي الظلم والعدوان والحصار خلف ستار من "سواد"، ومن تابع كمية الأسئلة التي ناقشها ساسة الكيان واعلامييه يدرك قيمة الفعل "غير المسبوق"..

وكانت الجمعة المرتقبة، العالم أحال المؤشر السياسي - الإعلامي لمتابعة "الحدث الغزي الكبير"، فرض ذاته الحدث الأبرز في كوكبنا، ربما "فئة ضآلة" لم تغيير من سلوكها، فواصلت "فعل الكراهية"، وتجاهلت ما كان حدثا، لتغرق في التحضير لـ "جرمها القادم"..

كان "الإبداع الغزي" مثار دهشة عالمية، ناس يبحثون كيف يؤكدون المؤكد الوطني الفلسطيني، ان كل "ظلم غير مسبوق" يكون رد الغزازوة فعل غير مسبوق، وكأنهم يقولون لـ"تحالف الشر الأسود"، ولا زال في "جراب القطاع كثيرا يا حواة السواد الإنساني"..

"سواد الجو" أنجب "بياض فعل وأثر" للعدو وأذناب العدو، إنتفض أهل غزة ليرسموا لوحات من الحضور الذي لم يكن لغيرهم يوما، كسروا كل "التقاليد المعلومة عن طرق الحرية والتحرر"، وبات حق لهم أن يعيدوا بفخر لا حدود له براءة إختراع سلاح جديد، #كوشوك_غزة"، تواصلا مع إبداعات أنتجها مسار الكفاح منذ ما بعد بلفور وحتى ساعته..

وكان مشهد القائد الحمساوي يحيى السنوار، وسط أصحاب الفعل حدثا مضافا للفعل الثوري، بما قاله رسالة سياسية بالسير على نهج الشهيد الخالد ياسر عرفات، رسالة لم يسبقها اليه أي قيادي حمساوي، أن إختصر رمزية المواجهة الكبرى بالقائد الأكبر للثورة والشعب، دون إجحاف بمن كان رفيقا وشريكا، لكن "رمزية الإسم والمكانة" كانت رسالة مضافة لتبيض يوم القطاع من "سواد ترسب" طويلا..

نعم، إبيض وجه القطاع بهذا الفعل الإنتفاضي الجديد، لتسود وجوه "تحالف شر" أراد لها "ركوعا غير مسبوق"..جمعة الكوشوك، لن تقف عند إرسال سوادها لكيان وغاصب ومحتل، لكنها سترسلها لمن يعبث بمصير شعب وقضية مخوزنا بحقد وكراهية..وقادم الأيام سيكشف قيمة القول " يوم أن إبيض وجه غزة وإسود وجه الطغاة"..

ملاحظة: للمرة الثانية خلال إسبوع ترفض أمريكا إصدار بيان صحفي، غير ملزم سوى للبعد الأخلاقي الإنساني حول "أحداث غزة"، ومعها تستمر حركة "الوصل العشقي" مع عربنا..منيح أن أهل غزة مش فاضيين لكم!

تنويه خاص: "شلة مقاطعة رام الله" تابعوا "جمعة الكوشوك" بقلق مضاعف عن "شركاء غرفة التنسيق"..إنتظروا الى حين غروب الشمس وهدوء الغاضبين ليقولوا "نحن هنا" عبر بيان بلاداته تفوق البلادة ذاتها..كم بكم عار مخزون يا هؤلاء!

الشرط الإسرائيلي لعقد مجلس رام الله: "تعديل الميثاق"!

كتب حسن عصفور/ منذ توقيع "إعلان المبادئ - إتفاق أوسلو" عام 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، واسرائيل، قامت عدة أطراف "معادية - كارهة أو معارضة" للإتفاق بحركة تشويه وتضليل سياسي نادر فيما يتعلق بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، دون أن تفكر لمرة واحدة، وتسأل أو تقدم دليلا ملموسا لتلك "الكذبة الكبرى"، التي سادت طويلا، بل وتكررها قوى وشخصيات وكأنها "حقيقة مسلم بها..أين هي تلك الصيغة المعدلة للميثاق!

ويزداد الجهل أكثر عندما يقوم البعض من هؤلاء، بترداد "فرية مضافة"، أنه تم عقد "جلسة خاصة" لتعديله بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في زيارته التاريخية لقطاع غزة، عام 1998، دون تمييز بين "لقاء تظاهري - إحتفالي" دون تدقيق في عضوية الحاضرين، تم السؤال خلاله هل توافقون على تعديل الميثاق فرفعت الأيدي بنعم..

لكن، الحقيقة الأبرز، أن المجلس الوطني، في دورته الأخيرة التي عقدت في قطاع غزة عام 1996، ناقش المسألة المتعلقة بتعديل الميثاق، وفقا لما جاء في الإتفاق، وعلها كانت "المسألة" الأكثر تعقيدا وصعوبة التي واجهت المجلس ، كونه سيتعرض لقضية تفوق النص المكتوب، وحدث "جدل كبير" لم يكن مؤشرا على التوافق، الى أن حسمت حكمة القيادي التاريخي في حركة فتح، القانوني ورئيس المجلس "ابو الأديب"، باللجوء الى صياغة العبارة التالية: "يتم تشكيل لجنة خاصة للعمل على تعديل مواد الميثاق بما يتوافق مع الاتفاق".. نص وافقت عليه اللجنة القانونية دون نقاش، لإدراك الجميع، قيمة النص الغامضة وفي ذات الوقت "الإنقاذية"، حيث ظهر المجلس موافقا لإتفاق، لكنه أيضا تمسك بالمبدأ - الحق الى حين إكمال الإتفاق..

ومنذ ذلك الوقت، لم يتم المساس إطلاقا بأي مادة من مواد الميثاق الوطني، وتم الإحتفاظ بها كما هي دون أي تغيير، والى الآن الميثاق الوطني هو ما كان بنصه ما قبل اتفاق أوسلو، ولذا السؤال المركزي الآن، ماذا سيكون موقف "مجلس

مقاطعة رام الله"، من قضية تعديل الميثاق، مسألة يجب التفكير بها بكل ما تتطلبه من أبعاد..

يمكن أن تخرج بعض الأصوات، بأن المجلس لن يمس الميثاق، وسيبقى كما هو نصا مكتوبا، مع اللجوء لتكرار قرار المجلس السابق في غزة، بتشكيل "لجنة قانونية" لدراسة النصوص المتعارضة مع الإتفاق..

هذا إحتمال ومنطق، لو ان المجلس يعقد في ظل ظروف طبيعية، وبعيدا عن "التأثير الإسرائيلي"، حيث تمثل موافقة سلطات الاحتلال شرط "الضرورة" لعقد مجلس رام الله، ودونه لا يمكن إطلاقا حدوث ذلك، لذا يجب التفكير، ما هي مصالح دولة الكيان في تسهيل عقد مجلس رام الله، وما هو الثمن المقابل لتلك الموافقة، بعد الإقرار ان لا مجلس بدونها..

*لعل، تكريس نهج الإنقسام، يمثل هدفا مركزيا لإسرائيل، كونه أحد اهم الأسلحة التي إستخدمتها لتمرير مشروعها التهويدي - الإستيطاني في الضفة والقدس، مقابل إنهاك كبير للمشروع الوطني الفلسطيني، وهذا ليس "تحليلا" فحسب، بل إعترافات مسجلة لقادة الكيان الأمنيين والسياسيين"، بأن الإنقسام الفلسطيني كان أهم "هدية" قدمت لإسرائيل خلال السنوات العشر الأخيرة..لذلك ستعمل بكل طاقتها لتشجيع عقد مجلس المقاطعة، كونه بوابة جديدة ليس لتكريس الإنقسام بل لتطوره الى مناح جديدة، وأكثر خطورة ..

*فرصة مناسبة للكيان لممارسة إبتزاز جديد يتعلق بتعديل الميثاق، ودون أن تحصل على "إلتزام مكتوب" من الرئيس عباس على تعديل بنود الميثاق وفقا لما تم الاتفاق عليه سابقا، لن توافق على عقد مجلس رام الله، رغم الأهمية السياسية بتكريس الإنقسام، لكنها تدرك تماما، أن هذه فرصتها الأخيرة لإبتزاز عباس وفرض شروطها لتلبية "رغبته الخاصة" لتلك الجلسة..

مسألة تفرض ذاتها على تلك الأطراف المصابة بهوس عقد مجلس تحت الحماية الأمنية الإسرائيلية كليا، لما توافق سلطات الإحتلال، هل حقا يمكن اعتبار اسرائيل أكثر حرصا على "شرعية الرئيس ومؤسسته"، من معارضي عقد المجلس في رام الله..

مسالة للتفكير قبل الرد أو الردح!

ملاحظة: لماذا تتجاهل "الرئاسة الفلسطينية" أي إتصال مع "قيادة مسيرة العودة"، وتبحث معها عن آلية عمل مشترك لمواجهة القادم وطنيا وكفاحيا..إفتراضا أن "الرئاسة" جادة في مطاردة دولة الكيان على جرائمها!

تنويه خاص: قائد حماس أبو العبد هنية سيلجأ الى "ديبلوماسية الهاتف والتواصل الإجتماعي" سبيلا للعمل في ظل الحصار العام والخاص من أجل خلق موقف مشترك مضاد لعقد مجلس رام الله..البدء كان مع "التاريخي" أبو النوف!

الفضيحة..!

كتب حسن عصفور/ نعم، قد لا يكون الحدث السياسي الأهم لتناوله بشكل محدد في يوم شهد أحداثا ربما يراها البعض "تاريخية" و"عاصفة جدا بالمعنى السياسي العام، في المنطقة والعالم، يوم 9 أبريل شهد فضيحة خاصة بطلها "محمود عباس" وزمرته التي لم يعد لها صلة بوطن أو قضية..

وفضيحة كبرى تقودها أمريكا وتحالف هو الأكثر دناءة سياسية، بعض منه "اطراف عربية" هدفه الأساس كسر ظهر سوريا، التي كسرت ظهر مؤامرتهم السوداء، بعد حملة سياسية كذبها يبدأ من الحرف الأول، بإسم "كيميائي الغوطة" جاء بعد نصر الغوطة وهروب كل أدوات التخريب منها، ذريعة لحرب بدأت تطل برأسها..تعيد بالذاكرة ما كان للعراق يوما بذات الذريعة "كيميائي العراق"..

فصيحة أن تعمل دول عربية مع دولة الكيان لتنفيذ ضربة عسكرية ضد موقع عسكري سوري (مطار التيفور)، فقط لأنهم يعتقدون وجودا إيرانيا، يذكرنا بما كان يوما من "عداء مصر الناصرية" فلجأوا لأمريكا ودولة الكيان لكسر ظهر مصر، ويكررون فعلتهم السوداء "تاريخيا"..

ولكن، بين كل هذا وذاك، كشفت أوساط إعلامية اسرائيلية، ما وصفته تلك الوسائل بـ"الفضيحة الكبرى"، شريط فيديو يكشف عددا من جنود جيش الاحتلال

يرقصون ويضحكون بعد أن تمكنوا من فلسطيني أعزل، قنصوه فبات قتله "مصدرا للفرح والغناء والسخرية"..

في تاريخ الصراع مع دولة الكيان، هذا حدث يبدوا عاديا في مسلسل الجرائم، جرائم حرب لم ترتبكها دولة في تاريخنا المعاصر دون أن تدفع ثمنا لتلك الجرائم، بل الفضيحة أن تجد من يدفع لها "مكافآت" لما إرتكبته ضد الشعب الفلسطيني ومصر وسوريا ولبنان والأردن، يوم 9 أبريل تزامن نشر الفيديو الفضيحة، مع ذكرى جرائم جرب لا تزال راسخة، حتى لو مرت مرورا عابرا، مجزرة دير ياسين في 9 أبريل 1948 في فلسطين، ومجزرة بحر البقر ضد طلاب مدرسة مصرية يوم 8 أبريل 1970..

هو حدث لا يبدو أنه الأبرزفي سياق جرائم "الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب"، لكنه شريط لا يمكن للكيان وقيادته الفاشية، ان تتهرب من حقيقته، فالتصوير اسرائيلي والكشف إسرائيلي والمجرم إسرائيلي، هو شريط فضيحة عار منتج إسرائيلي..

الفيديو الفضيحة، دليل جاء يوما بعد "نداء بنسودا" مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، ولا يحتاج أحد سوى عمل مشاركة هذا الفيديو لمكتبها، ومنه تبدأ رحلة محاسبة كيان "الجريمة المنظمة"، رغم ان كل ما كان من "أحداث" لا تسمح له أن يكون حاضرا على طاولة البحث، ليس فقط بسبب عار دول عربية تعمل على أن تكون "ساترا" للكيان تحت راية "العداء المشترك" لإيران، ولكن ما تقوم به "الزمرة العباسية" ضد قطاع غزة، حيث ترقص فرحا وهي ترى أثر قطع أرزاق أهلها بقطع رواتب موظفي القطاع، في جريمة توازي جرائم الكيان..

رغم هذا لا يجب أن يمر فيديو الفضيحة، مرورا عابرا، وأن تسرق "فضائح" الجوار "الفضيحة الكبرى" لقتل ورقص وفرح لإنسان كونه فلسطيني، الذي بات الحدث الأهم اعلاميا في دولة الكيان..

هدية مجانية ربما جاءات لتزيل بعض من "الغمة" و"الكآبة"، التي حاولت مركزية فتح أن تحدثها في القطاع، كم هي المعاني التي تقف خلف ذلك التزامن العجيب بين جريمة "رقص جنود محتل لقتل غزي"، و"جريمة فرح آل عباس

وهو يرقصون فرحا على مشهد الغزي منتظرا أمام صراف بنك لراتب لم يأت وقد لا يأت"..

شريط فضيحة جنود الاحتلال تستحق أن تكون الرسالة الأولى المرسلة من أهل غزة لـ"بن سودا"، وفي الطريق مجموعة شرائط لمشهد الغزي متسولا بعد جرائم آل عباس..!

ملاحظة: حركة التزوير لعضوية "مجلس مقاطعة رام الله" لم تعد حركة سرية، حركة التزوير علانية حتى أنها إستفزت بعض من أطراف "تحالف آل عباس"، فغضبوا كلاما، لكن أرجلهم لن تغضب لأن المال يحكم والعمى السياسي يحكم!

تنويه خاص: خلال أيام قليلة دفعت دولأ عربية عشرات المليارات ثمنا لأسلحة أمريكية وغربية..أرقام تثير كل أشكال الحقد في الإنسان السوي،..مليارات دون أي ثمن سياسي سوى "حماية وهمية من خطر وهمي" لو كان العقل حاكما!

الفن والسياسة و"الضجة الغزية"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن أبعاد "الإنقسام السياسي" في المشهد الفلسطيني، لم تعد منحصرة فقط في العلاقات الفصائلية - السياسية، بل بدأ يأخذ طريقه الى المنطقة الأكثر خطورة، بأن ينال من روح "النسيج الوطني - الإجتماعي" بين أبناء الشعب الفلسطيني، والتي كانت دوما هي السلاح الأهم لحماية مسار العمل الوطني في مواجهة المشروع التهويدي العام..

ما شهده موقع التواصل الإجتماعي "الفيس بوك" من "ضجة غضب غزية" ضد قيام حفل فني في مدينة رام الله يوم الجمعة الماضي، يكشف أن الإنقسام السياسي بدا يترك آثارا في الذات الإنسانية، ليس لجهة الرفض لما كان، ولكن لطبيعة التعليقات واللغة المستخدمة للتعبير عن رفض تلك الفعالية الفنية، وكأنها تكريس واقعي لفصل بات يراه البعض كأنه "حقيقة قائمة"..

بالتأكيد، السلوك الإجتماعي يرتبط بطبيعة القيم والمفاهيم والثقافة السائدة، وهناك خصائص مختلفة بين بعض مكونات المجتمع الفلسطيني، لكنها لا تصل الى ما

وصلت له "الضجة الغاضبة"، والتي تحمل في جوهرا "حنقا" وربما "قهرا" لواقع الحال بين واقع يعيش أقسى درجات الحياة الإنسانية تحت حصار لا مثيل له، لا يقتصر على العدو الوطني، بل أن الأكثر رداءة سياسية هو مشاركة "ممثل الشعب" وسلطته في ذلك الحصار بأبشع درجاته، وصلت أخيرا الى منع رواتب كل موظفي قطاع غزة، عدا "شلة مريضة نفسيا"، تحت ذريعة أكثر إنحطاطا، أسموها بـ"خلل فني"، وهي في الحقيقي "خلل وطني"..

من حيث المبدأ لا يمكن إعتبار ممارسة الحياة الطبيعية لسكان رام الله، أو مدن أخرى بالضفة نقيصة وطنية، بل ربما شكلا من أشكال الرفض لفرض حالة إنكسار للروح الفلسطينية، دون ان ينال ذلك من الروح الكفاحية، لو ان القيادة السياسية أو فصائل العمل لها رغبة بالمواجهة والتصدي للعدو الإحتلالي، ولعل أهل القدس خير من يجسد تلك المعادلة، رغم "الضعف الكبير" في دعم قوتهم وصمودهم، لكنهم يسيرون وفق التوازي العملي، حياة ومقاومة..فرح وتحدي!

الثورة الفلسطيية، ومنذ البدايات جندت الفن لخدمتها، وكانت أغاني وأناشيد الثورة المغناة، احد الأسلحة الهامة في التعئبة والحشد لتعزيز مكانة الثورة، ولا تزال تلك الأغاني والأناشيد الثورية أحد الأسلحة للمشهد الثوري حتى ساعته، كما أن فرقة العاشقين تشكل أبرز المظاهر في ربط الفن بالثورة والعمل الكفاحي، وكل ما قدمته أظهرت زجها خاصا للشعب الفلسطيني، المقاوم والمتفاءل..

الفن دوما وفي كثير من ثورات العالم، كان سلاحا هاما لخدمة المسار الثوري، ولعل المطرب الشاب محمد عساف قد إكتسب شهرته الواسعة، من تلك الأغاني التي ارتبطت بالهوية الوطنية، وخاصة الكوفية، ودمي فلسطيني، وغيرها، الى جانب أغاني لكثير من العرب خاصة بالثورة وفلسطين ومن أبرزهم الثنائي المصري، الشيخ إمام بشعر أحمد فؤاد نجم، ولا نظن أن فلسطينيا لا يسعد وبفرح كبير وتنتابه مشاعر وطنية ملهبة وهو يستمع للمطرب الأردني عمر العبدلات في أغنيتة المجسدة لمقولة الخالد أبو عمار، "يا جبل ما يهزك ريح"..

المشكلة ليس في الفن والحياة الطبيعية، لكنها تكمن في كيفية إستخدام ذلك لخدمة المسار الوطني العام، ويمكن تجنيد كل ذلك الزخم الفني لمسيرات العودة، وهبة

الغضب الغزية المنطلقة بلا توقف، والتي نجحت مبدئيا في "إصابة دولة الكيان بصداع" بأمل أن يصبح مزمنا علاجه في الرضوخ..

لما لا تعمل تلك المؤسسات التي نظمت حفل رام الله الفني بتنظيم حفلات خاصة في قطاع غزة، ومن أرض المواجهة الشعبية، ولما لا يكون محمد عساف الفلسطيني الموهوب أحد أسلحة تلك المواجهات الشعبية..

بدلا من "الغضب الخطر وطنيا" لنفكر بما يعزز العمق الوطني، في إستثمار معادلة "الفن في خدمة الثورة" وبما يحقق الأهم والأبرز، حفلات فنية بعمق كفاحي، خاصة وأن فرقة "تريو جبران" احد أبرز فرق فلسطين إلتزاما بالقضية وعمقها..

قبل ايام بكت فلسطين إبنتها ريم البنا..فنانة بنت قضية بكتها لخسارة صوت كان لفلسطين سلاحا..

لينتقل الغضب الى ساحة تفاعل أفضل وتنافس على إستخدام الفن في خدم العمل الكفاحي..لتكن المرحلة القادمة دعوة للمشاركة الفنية في مسيرات العودة..

شكرا لكل فلسطيني يعزز روح الوطن، بما يمكنه من سلاح..ونتطلع الى أن يكون لتريو جبران ومحمد عساف وغيرهم من فناني فلسطين وكذا العرب دورا وحضورا في "هبة الغضب الغزية"..

ليكن التنافس لخدمة وطن وليس تنازع لقسمته فوق ما به من تقاسم وتقسيم!

ملاحظة: كاتب سعودي أتحفنا بإفتتاحية في جريدة الرياض يوم إفتتاح القمة التي سميت بقمة القدس، بالقول من يرفض السلام مع إسرائيل يخدم إيران..طيب يا فلان، هل عباس رافض للسلام برأيك..الجهل السياسي صار "علما خاصا"!

تنويه خاص: مع رفضي لكل سياسيات قطر دورا وإعلاما، لكن الذي حدث مع مندوب قطر في القمة وما تم تناوله في وسائل إعلام يمثل "دونية سياسية"..عيب مش هيك أبدا تكون أخلاق الإختلاف..!

المزور العام..شكرا لسرقة عضويتي!

كتب حسن عصفور/ سريعا، وبلا أدنى خجل كشف محمود رضا عباس عن حقيقة القادم السياسي ليس لمنظمة التحرير فحسب، بل للقضية الفلسطينية، ، بأنه لن يسمح لأي كان بمعارضته أو الإختلاف معه، وأسلحته لتنفيذ ذلك، تبدأ بغرفة "التنسيق الأمني" في الضفة والقدس، فكل من يرى به "خطرا سياسيا" يحيله الى "قائمة الإرهاب" التي يحاربها بلا هوادة بدعم وإسناد صريح من قوات الإحتلال..ولا ضرورة للتذكير بقضية القيادي الفتحاوي سلطان أبو العنينين..

الى جانب "السلاح العباسي" الإكتشاف، سلاح المال ويستحدمه ضد الفصائل والأفراد، ومؤخرا وصل الى جزء من بقايا الوطن، ويظن محمود رضا، ان هذا هو "السلاح الكيماوي" ضد من لا يركع له وسياسته، خاصة بعد أن تمكن أخيرا من تركيع "فصيل يساري"، أصبح البوق الأبرز للدعوات العباسية الإنقسامية، معتقدا عباس وفصيله الجديد، بأن "اللغة اليسارية" يمكن أن تخدع بعضا، دون أن يدرك كلاهما، ان اللعبة مكشوفة، ومن يتم تركيعه بمبالغ سيتم لفظه بلا مقابل..

كما أن محمود عباس، يعتقد، أن سلاح "الشرعية" الذي يختبئ خلفه بعد أن تمكن من خطفه، سيكون درعه الواقي لتمرير مؤامرته بقصم ظهر "الشرعية الوطنية"، ما يكشف كم بات معزولا عن شعبه.. ولعل أجهزة أمنه تقدم له تقارير ما يريد قراءتها، لكنها تقدم خلافها، وربما الحقيقة للجهات الراعية لها..

ومن أجل ضمان "سيادة الخنوع السياسي"، أقدم عباس على عقد مجلس له ومن معه تحت حماية الأمن الإسرائيلي، ورغم كل "الإحتياطات الأمنية" فهو ليس واثقا من أي "مفاجآت" يمكن أن تقلب رأس المؤامرة، فقادته هشاشته السياسية الى "الحل السريع" للخلاص من كل الأصوات التي لا يمكن ضمانها، بسلاح المال أو بالإرهاب..فأقدم على شطب كل من لا يرى به "عضوا خانعا"..

عباس وخارج كل قانون، قرر شطب مئات من معارضيه، وتزوير علني لعضوية المنظمات الشعبية، وممثلي قوات الأمن، الى جانب إكذوبة استبدال المستقلين..والتي شطب كل من ليس معه أو له، وشخصيا كنت أحد هؤلاء الذين رفضوا حكم الشخص لمفروض بقرار أمريكي - إسرائيلي، منذ أن بدأ ترسيمه

رئيسا للوزراء، ومع إستلامه الحكم بعد ترتيبات "الخلاص" من ياسر عرفات، سارعت بتقديم إستقالتي من منصبي الوزاري عام 2005، وكنت أول مسؤول رسمي يبادر بتلك الخطوة، مع وصوله لذلك المنصب..

أن يقدم عباس على شطب عضويتي من المجلس الوطني، فهذا شرف شخصي لي، وعلها الحسنة الوحيدة له منذ أن بدا تصنعيه لكي يرث الخالد حيا، وبعد فشلهم وفشله المدوي، وما ناله عقابا من أهل غزة والضفة، نجحوا لاحقا بما قرروا، نعم شرفني محمود رضا بتلك الخطوة، لأن البقاء معه في أي مؤسسة هو بذاته "فضيحة سياسية"..

ولكن، ما فعله، رغم ترحيبي الشديد به، ليس قانونيا، ولا صلة له بأي إجراء يتعلق بإجراءات تبديل العضويات، ولأنه لم يجد له من كذبة لشطب عضويتي قررعباس، وفرقة "الطبل الهندي"، أنني من فتح، كيف ومتى ولما، لا يهم، فالتزوير وفقا لرغبة الخانع العام، فهو القانون والقانون هو، ومن لا يوافق على ذلك، فمصيره مصيرة أهل القطاع، ومخالفيه ومن لا يرونه مناسبا لقيادة شعب كالشعب الفلسطيني، لا سياسيا ولا شخصيا..

عباس، وفرقته قرروا أن يتسبدلوا كل قانون منظمة التحريربـ"قانون الخانع"، وعليه سيتم عقد مجلس المقاطعة كي ينتج لجنة إدارية تأتمر بأمر من يأمره..

الفضيحة ليس ما قام به عباس، بل أن تصمت "فصائل وساسة" على أفعال عباس، خاصة بعد شطب عضوية كل من ليس معه، أو كل من يطالب بتطبيق قرارات المجلس المركزي الأخيرة..حيث باتت "تهمة سياسية" تستحق "غضب الخانع"، أن تطالب تنفيذ ما أقرته إطر منظمة التحرير..

الفضيحة ليست عباسية فحسب، بل لمن يرقص طربا لتلك الإجراءات التي لا سابق لها خروجا عن أسس المنظمة..والسؤال هل من يدمر قانون منظمة التحرير سيكون أمينا على منظمة التحرير..الجواب ليس من آل عباس السياسيين، بل ممن يدعون كذبا أنهم ذاهبون لـ"حماية الشرعية"، وعليهم توضيح عن أي شرعية بالضبط يتحدثون..

أن يتم شطب عضوية أعضاء من "تنفيذية المنظمة" بقرار جهول فتلك هي الرسالة..الشرعية لم تعد شرعية وطنية، بل "شرعية خاطف الشرعية"..

مجددا شكري الخاص للمزور العام محمود رضا على سرقة عضويتي ومنحها لأحد أشقاء "الجعجعاني" كي يكتمل نصاب العائلة في مجلس واحد..مبروك لك فما لنا أكثر قيمة مما لك وبكثير..وقادم الأيام ستكشف كم أنت هشا وطنيا!

ملاحظة: الى الرفاق في الجبهة الديمقراطية والأمين العام أبو خالد حواتمة، أي تبرير سياسي يمكن أن يكون للشعب لو شاركتكم بهكذا مجلس بدأ بتزوير علني، وإستبدل قانون المنظمة بقانون عباس..مشاركته لا ينفع معه "تبريرا متلعثما"!

تنويه خاص: تصاب بحالة غثيان عندما تقرأ لبعض أعضاء "الزمرة" أنهم يرفضون حصار إسرائيل لقطاع غزة، وأنهم يدينون تلك الجريمة..عفكرة عباسكم فعل أكثر مما فعل بني يهود..عارفين أم مش بالبلد أنتم!

المشترك بين ليبرمان و"آل عباس" لـ"تقويض حكم حماس"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك فلسطيني، خارج حسابات المصالح الذاتية أو الحزبية، يرى أي أمل لتحقيق المصالحة الفلسطينية في ظل القائم السياسي بين حركتي حماس وفتح، ولم يعد هناك إكتراث لكل ما يقال أو سيقال من هو المسؤول عن النتيجة الصفرية لتلك العملية المستمرة بنسخ متعددة..

السبب لم يعد بذي قيمة فعلية، لأن الحقيقة تشير بكل وضوح أن "آل الرئيس عباس" ذهبوا بعيد لتكريس الإنقسام وفق ظروف سلطتهم وفصيلهم، في أجزاء من شمال "بقايا الوطن"، بل ويستعدون لنقل النكبة السياسية من إنقسام في سياق السلطة الذاتية الحكم والأثر، الى "الممثل الشرعي الوحيد" في نهاية أبريل القادم، بعقد مجلس "وطني" تحت الحماية الأمنية الإسرائيلية الكاملة، بل وموافقتها لغاية في نفس قادة الكيان..

بعيدا عن "النبش في سياق الماضي"، فما يردده ممثل الرئيس عباس وحركة فتح - المؤتمر السابع، مؤخرا حول الدعوة لـ"إنتفاضة شعبية" لإسقاط حكم حماس ثم

الإعلان الرسمي صوتا وصورة و"ضحكة"، بأن لا مصالحة حتى يتم تقويض حكم حماس..

الدعوة، تتكرر دون أي مراعاة للمشهد الكفاحي في قطاع غزة، حيث حماس وقيادتها تقف مع "أهل القطاع" في هبة الغضب العامة، التي أحدثت أبرز إرباك لدولة الكيان منذ "المواجهة الكبرى" التي قادها الشهيد الخالد المؤسس للكيانية المعاصرة ياسر عرفات منذ عام 2000 - 2004، "هبة غضب" أعادت كل ملامح الروح الكفاحية للقضية الوطنية، ورسمت مشاهد حضور لفلسطين، في مختلف مناطق العالم (عدا رام الله ومحيطها)، وبلا أي إحترام للمنتفضين ضد دولة الكيان يخرج عزام الأحمد ليعلن "الثورة حتى إسقاط حماس"..

ويوم أن تحدث البعض الفلسطيني عن "تحالف رام الله وتل أبيب" ضد هبة الغضب الغزية، ثار البعض غضبا، ولكن القيادي الأحمد، قالها صريحة، بالتزامن مع إعلان أفيغدور ليبرمان بأنه سيعمل على "تقويض حكم حماس" قصفا وتدميرا..

أن تفترق عن حماس فذلك خيار سياسي، لكنه لن يقود أبدا الى تحقيق "ذرة ربح فلسطيني"، بل سيكون كله ربح وصاف للكيان، وضرر كامل للمشروع الوطني، لكن أن تجاهر بأنك شريك من أجل "إسقاط حكم حماس" بتلك "الوقاحة السياسية" فذلك كشف غير وطني، وكل إدعاء بغير ذلك كذب وتدليس..

كيف تترك فتح، مثل هذه الأصوات تضع حلقات "الشبهة الوطنية" على مفجرة الثورة المعاضرة وقائدتها، مهما وصل الخلاف مع حماس، ولم يفت بعض ساسة الكيان أن يعلنوا بأن عباس وقيادة فتح تريد من الجيش الإسرائيلي أن يخوض حربا بالإنابة عنهم لـ"تقويض حكم حماس"..

العدوانية السياسية الجديدة التي يقودها "تيار الشقاق الوطني" في فتح وبعض "فصائلها"، باتت تمثل خطرا حقيقيا على القضية الوطنية، خاصة بعد أن أوغلوا في ذهابهم بعيدا بفتح جبهة العداء الكامل مع قطاع غزة، وليس مع حماس وحدها، إجراءات عقابية يتم تنفيذها لمصلحة المحتلين، علها تكسر شوكة "الغضب الغزي" الذي بات يمثل "الخطر الأبرز" على مكانة دولة الكيان..

حصار القطاع من قبل "تيار الشقاق الوطني" هو جزء من ارباك الهبة الشعبية الدائرة بين "أهل القطاع" ودولة الكيان، ثمن "صفقة كبرى" تجري لتكريس الفصل الوطني، وبناء "كانتونات في بقايا البقايا"، ولكسر ظهر التمثيل الشرعي الفلسطيني..

أن تلتقي مصالح "تيار الشقاق الوطني" مع مصالح الكيان فتلك ليست مفاجأة، بل هي الوجه الآخر لسياسية "الشراكة الأمنية" في حصار أي غضب في الضفة المحتلة، بما يمثل ذلك من خطر ليس على المحتل فحسب بل على "شريكه الأمني" ايضا..

من يدعو الى تقويض حكم حماس بالتزامن مع دعوات قادة الكيان، وفي زمن "المواجهة الغزية الكبرى" ليس سوى خارج عن الوطنية الفلسطينية، مهما حمل من ألقاب وصفات، وزمن الحساب بات أقرب بكثير مما يعتقدون، وعندها لن يجدوا وقتا لحمل "حقائبهم ويهربوا"!

ملاحظة: بات "الكوشوك" مطاردا بصفته من الأسلحة "الإرهابية"، وقريبا ستتقدم دولة الكيان، بطلب رسمي لإعتماد ذلك في المؤسسات الدولية..المهم هل سيطارده "الخانع العام" كم طارد السكين قبلا..كم أنت مبدعة ومربكة يا غزة!

تنويه خاص: عار سياسي سيلاحق بعض الأطراف الفلسطينية التي تحاول تبرير مشاركتها في مجلس المقاطعة بأسباب "وطنية"، والحقيقة يعلمها أطفال فلسطين..وبلاش تكبروا الحجر لأن "لعبتكم" مكشوفة جدا جدا جدا!

تحذير مزدوج لـ"إسرائيل" و"الفصائل" من الجنائية الدولية!

كتب حسن عصفور/ في بيان مفاجئ أعلنت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية القاضية فاتو بنسودا، أن مكتبها سيجري "استقصاء مبدئيا للوضع في الأراضي الفلسطينية وإنها تراقب الأحداث هناك عن كثب"..

بيان رآه البعض أنه يمثل خطوة إنصاف قانونية - سياسية للشعب الفلسطيني، لملاحقة دولة الكيان، خاصة وأن القاضية بنسودا، اشارت في بيانها الهام، إن

"العنف ضد المدنيين في ظل وضع كالسائد في غزة قد يشكل جرائم بموجب نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية".

وبلا شك، فمسار الأحداث منذ جمعة "يوم الأرض والعودة" في 30 مارس 2018، حتى جمعة الغضب الثانية "جمعة الكوشوك"، الميداينة والإعلامية تمثل "براهين قوية" وأدلة راسخة على قيام اسرائيل وجيشها على إرتكاب جرائم، وهو ما يتفق تماما، مع ما اشارت اليه القاضية بنسودا..

البيان هنا، يفرض إعداد تقرير شامل بكل ما يمكنه أن يمثل إدانة عملية لحكومة نتنياهو، وبلا شك، هناك العشرات من التقارير التي تم إعدادها من قبل المؤسسات في قطاع غزة، سواء رسمية منها أو حزبية، أو مؤسسات حقوق الإنسان..

بيان بنسودا، يفرض سريعا، تكليف اللجنة القانونية المنبثقة عن قيادة مسيرات العودة، لمتابعة التطورات ما بعد البيان، والعمل على تطوير كل "الشهادات والتوثيق" لكي يقدم بشكل "مهني"، بعيدا عن أي محاولة "تضخيم إعلامي"، وأن لا يقع التقرير في أي جانب "إعلاني"، كي لا يفقد المصداقية الضرورية لدى المحكمة الجنائية الدولية..

"بيان بنسودا"، فرصة هامة لا يجب أن يمر كخبر تم الترحيب به وكفى، بل هو باب يفتح لنصرة الشعب الفلسطيني في مطاردة قادة الكيان ومؤسساته العسكرية - الأمنية، وكل الشواهد تؤكد أن ذلك ممكن وجدا، وفقا لتطابق مسار الأحداث مع نظام روما الخاص بالمحكمة..

البيان ينطبق على المؤسسات والأفراد، وهو ما يمكن الانتباه له عند تقديم الأدلة الجرمية، وأن تشمل كل التصريحات التي أطلقها قادة الكيان، المدنيين والعسكريين، ونواب وممثلي أحزاب، بل وكتاب واعلاميين..

تقرير يجب العمل عليه ضمن فريق موحد، سياسي - قانوني، وربما يضاف للفريق شخصيات إعلامية دون أن ترتبط بـ"كوتا حزبية"، كما هي العادة الفلسطينية عند بحث أي عمل جماعي، حيث تبرز "المحاصصة" أولا، وهذا ما لا يجب أن يكون..

ولكن، ومن زاوية أخرى، يجب قراءة "بيان بنسودا"، من أنه يحمل "تحذيرا" للطرف الفلسطيني، عند اشارته الى، إن "العنف ضد المدنيين في ظل وضع كالسائد في غزة قد يشكل جرائم بموجب نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، وهو ما ينطبق أيضا على استغلال وجود المدنيين كدرع للأنشطة العسكرية".

ويضيف، " إن أي شخص يحرض على أعمال العنف أو ينخرط فيها، كأن يأمر بارتكاب جرائم تدخل في اختصاص المحكمة أو يطلبه أو يشجع عليه أو يسهم فيه بأي صورة أخرى، يكون عرضة للمقاضاة أمام المحكمة، مع المراعاة الكاملة لمبدأ التكامل".

الفقرات تحمل "رسالة تحذير واضحة، بالإشارة الى "استغلال وجود المدنيين كدرع لأنشطة عسكرية"، وهو ما يجب أن تدركه جيدا كل القوى الفلسطينية المشاركة في "مسيرات العودة"، كي لا تنحرف عن مسارها الشعبي"، في ظل عدم تحديد تعريف دقيق لمعنى "التحريض على العنف"، وما يراه الفلسطيني ليس هو بالضرورة ما تراه المؤسسات الدولية، ولذا البيان الذي يستبق التحرك القادم يمثل "تنبيها هاما" للقائمين على حركة المسيرات، وتحديدا مع الزج من قبل بعض الأوساط بتعبير خارج عن شعبية العمل الكفاحي..

قيمة بيان بنسودا، تفوق كثيرا مخاطر التحذير، لكنه يفرض أيضا الحذر الكبير مما جاء فيه..

بيان هام وقد يشكل سلاحا فاعلا لكبح جماح دولة الكيان العدواني ضد قطاع غزة، الا أنه، أيضا يمثل تذكيرا بمفهوم "الشرعية القانونية الدولية"..ما يجب الإنتباه له جيدا!

ملاحظة: حضرت قطاع غزة في كلمة الرئيس عباس أمام مركزية فتح، ليس بما لها من فعل نضالي ضد دولة الكيان، لكنه حضور بلغة تهديد ووعيد..إنتظروا ما سيكون مصيركم لو لم تسلموني القطاع خاليا من "ميكروب التمرد ضد اسرائيل"..جدع يا أبو حميد!

تنويه خاص: حملة منظمة جدا ضد سوريا بدأت في ذات اللحظة..إتهامات ليست باطلة فحسب، بل كاذبة بالمعنى السياسي..سوريا حررت الغوطة فكيف لها أن تقصفها "كيماويا".. قوى الشر الغربية والعربية والكيان كانو حتة واحدة!

رقصة ليبرمان السياسية على "أنغام" مجلس المقاطعة!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام من عقد مجلس المقاطعة في رام الله، بدعم كامل من سلطة الاحتلال، خرج وزير حرب الكيان الإسرائيلي ليكشف جوانبا مهمة وخطيرة فيما يتم الإعداد له من "الصفقة الإقليمية الكبرى"، وهي المرة الإولى التي يتم الإشارة الى عناصر لم يتم تناولها في ملامح الصفقة المنتظرة، والتي بدأت عمليا تشق طريقها "واقعيا"، ليس في"بقايا الوطن" الفلسطيني، بل على الصعيد الإقليمي أيضا..

بعد قمة الظهران، التي أسموها "قمة القدس" خرجت الفرقة العباسية لتدق طبول الفرح وجندت بعض وسائل إعلامها، وبعض من أقلام قدمت لها الرشوة مسبقا بضمها لعضوية مجلس المقاطعة، لتظهر "أن قمة الرياض"، شكلت "نصر مبينا" لمحمود عباس، وأن "القمة" جددت له الشرعية، ومنحت "خطته السلمية جدا، والخالية من الدسم الكفاحي" كل الدعم..دون أن تقف تلك الوسائل الإعلامية والأقلام مدفوعة الأجر، حول حقيقة ما تم ضمن سياق التنفيذ التدريجي للصفقة الكبرى..

ليبرمان، وبشكل "مدروس" إختار صحيفة سعودية فتحت أبوابها مؤخرا لقادة الاحتلال، ليعلن عن تصوره السياسي للحل الإقليمي، وبعد قمة "تجديد شرعية عباس"..وما كان مثيرا جدا، أن وسائل الإعلام كافة، ركزت على ما قاله وزير حرب الكان حول قصف طهران، وتجاهلت كليا، وبشكل مثير للشفقة والريبة السياسية، كل ما تحدث عنه بخصوص ملامح "الصفقة المقبلة"، ومنها وسائل اعلام سلطة محمود عباس..

التجاهل لما تقدم به ليبرمان، من قبل إعلام عباس، وأقلامه التي لم تعد تملك ما تبرر به "الخيبة الكبرى" لم يكن جهلا بالنشر، بل هروبا من "مواجهة سياسية

مطلوبة، فنشر إعلام عباس لعناصر صفقة إقليمية، سيضع "التحالف العباسي" الجديد تحت ضغط سياسي هائل، إما الرد الشامل، وهو ما لا تستطع مطلقا لأن غضب ليبرمان عليهم، ليس كغضب أي فلسطيني، وعباس شخصيا يعلم تماما معنى الغضب الليبرماني عليه، رغم أن ليبرمان وجه له إهانة مباشرة بوصفه "قائد بوزن الريشة"، لم يجرؤ لا الناطق باسمه المردد لتصريحات تخرج من "الثلاجة"، ولا أي من أقلامه التي جندها علها تساعده على إسترجاع المفقود.. فكان "الخرس" الطريق المناسب كي يمر عقد "مجلس الخيبة الكبرى" في مقاطعة رام الله يوم 30 أبريل..

ليبرمان، حددد ملامح الصفقة الإقليمية الكبرى، ضمن عدة مبادئ:

*الحل يجب أن يكون إقليمياً لا ثنائياً..

*الحل سيكون ليس على مراحل بل بالتوازي والتزامن..

*الوصول لـ"حل الدولتين" والسلام مع الدول العربية..

* حل وضع عرب إسرائيل، من خلال تبادل الأراضي والسكان بين إسرائيل والفلسطينيين،(نقل مناطق عربية مثل منطقة المثلث من السيادة الإسرائيلية إلى السيادة الفلسطينية عبر نقل الحدود غربًا).

* الدولة الفلسطينية تكون منزوعة السلاح تمامًا.

* سيادة امنية إسرائيلية في غور الأردن والضفة الغربية.

لم يتطرق الى القدس بوضوح ولكنه حدد موقفا قاطعا برفض قضية أي بحث لقضية اللاجئين ضمن اي حل ممكن، بما فيها ما ورد في مبادرة السلام العربية.

تلك هي عناصر ما يراه الوزير الإسرائيلي لأي "صفقة قادمة"، وأشار فيها الى أن عباس لو وقع أي اتفاق فلن يكون باسم الشعب الفلسطيني، فهناك "فتح لاند" في الضفة و"حماستان" في غزة، والمجلس القادم لن يمثل كل الفلسطينيين..

وبدلا من الرد على ما يمكن إعتباره أخطر تصريحات إسرائيلية، لجأت أجهزة عباس لتمرير "كذبة سياسية" عبر وسيلة إعلامية، وايضا سعودية، بأنه رفض صيغة معدلة لصفقة ترامب، مناورة مزدوجة قام بها عباس وزمرته، فهرب من

مواجهة ليبرمان كي لا يثير غضبه، وعندها قد لا يسمح له بعقد مجلسه، أو يكشف بعضا من "عناصر التنسيق الأمني" ودور أجهزة السلطة العباسية في ملاحقة معارضي المحتل، كما حاولوا عبر "الكذبة" أن يظهروا وكأن عباس يملك موقفا صلبا..

ليبرمان، كشف أن الواقع القائم والقادم، يمنح التشكيك السياسي بالتمثيل الفلسطيني فرصة كبيرة، وعلها رسالة الى بعض العرب، الذين بدأت صلاتهم تتسع، وبفضل سمسرة قيادة عباس وجهازه امن وأداته جبريل الرجوب، في تعبيد الطريق أمام وفود سعودية وبحرانية وعربية الوصول الى الكيان..

تصريحات ليبرمان، هي الهدية السياسية للفصائل التي إنبرت لتبرير دورها في تمرير "صفقة العار" بين الكيان الإسرائيلي والسلطة العباسية"، لعقد مجلس يمنح سلطة المحتل ورقة هامة لنزع الشرعية عن الممثل الشرعي الفلسطيني..

مقابلة ليبرمان يوم 26 أبريل 2018 تحتاج قوى مجلس الخيبة الكبرى الى قراءتها جيدا، لتكتشف أي دور تلعب لخدمة مخطط لم يعد سريا، وبدأ فعليا، سواء بالدور العباسي لخطف بعض الضفة عن قطاع غزة، من خلال عقوبات جماعية ضد أهله، ثمنا سياسيا مسبقا للبدء لاحقا بالتسريع في خطى التنفيذ..

من يريد أن يقرأ المرحلة السياسية القادمة، عليه أن يقرأ تصريحات ليبرمان، وأيضا خطاب الهباش يوم 28 أبريل في خطبة مسجد المقاطعة..وبعد يومين من تصريحات ليبرمان..التوافق أكبر كثيرا من تغليفه بعبارات "الصمود والرفض والشرعية"..

أيام لا أكثر لتظهر الحقيقة عارية أمام الشعب الفلسطيني..وعندها لن ينفع البعض أي تبرير كاذب..فمن يشارك في مجلس الخيبة الكبرى هو جزء أصيل من "تحالف ترامب - ليبرمان بعض العرب والفلسطينيين" القائم سياسيا لتمرير الصفقة الإقليمية الكبرى!

ملاحظة: فرقة عباس تحاول تقاسم الأدوار بشكل مزري..يفتحوا الباب للهباش يعيد ترجمة أقوال قادة الكيان ومندوبة أمريكا في الأمم المتحدة ضد هبة الغضب

الغزية..ثم يخرج البعض ليقول غير ذلك..الكذب كتير واضح وشكلكم بصراحة بيخزي..نفاقكم مش ماشي!

تنويه خاص: وسيلة إعلام عباسية تنقل تصريحات للأعضاء المضافين زورا لمجلس الخيبة الكبرى عن أهمية ذلك المجلس..والفضيحة ألأكبر ان تنشر تصريحات لسفراء فلسطينيين..كأنهم بيقدورا يقولوا غير هيك..لاقوا ناس أكثر جدية..بس الفلس السياسي بيعمل أكتر!

رواتب موظفي غزة.."خلل سياسي" وليس "خلل فني"!

كتب حسن عصفور/ قارب شهر أبريل على الإنتهاء، دون أن تتحرك الآلة البنكية لصرف رواتب موظفي قطاع غزة، رغم صرفها كاملة لمن هم من غير أبناء القطاع، دون أن تتكرم "الحكومة الفلسطينية" - تجاوزا -، بتقديم تفسير متفق عليه يمكن أن يمثل "اساسا للقبول المنطقي"..

شكري بشارة، وزير المالية وبعد أيام من التأخير، اصدر "بيانا مقتضبا" إختصر المسألة كلها بـ"خلل فني"، دون أن يشرح طبيعة هذا الخلل، أهو فيروسي مثلا، تمكن من ضرب "الإسطوانات المدمجة" لرواتب موظفي القطاع، أم تم "خطفها" خلال العبور الإلكتروني ما بين الضفة والقطاع، تعامل وكأن الشعب مجبر على أن يفهم رسالته، ومع ذلك تمنى البعض ان تكون صادقة، لأنه يبحث "صرف راتبه" الذي بات سلاحه الوحيد ليبقى إنسانا بالحد الأدنى، ولا يبحث "صراعا" مع صاحب الصراف..

ومضت الأيام، وخلالها خرج البعض يشتم ويتهم كل من أشار الى ان هناك قرار مسبق ومعلوم من الرئيس عباس بوقف صرف كل رواتب موظفي القطاع، والبعض الذي لم يقدم فعلا سوى الصراخ أعلن "تحديه" ان يكون هناك قرار بوقف الرواتب، شخص يتحدى دوما ودوما يخرج منكسرا وذليلا دون أن يرمش له جفن..!

وآخر، حاول أن يمتشق صفة "الفارس" وأعلن بصوته، انه لا يوجد بعد من يستطيع وقف الراتب، وحاول أن يختبئ خلف الخالد أبو عمار الذي لم يقطع راتبا لـ"منشقين"، وبعد "التصريح العنتري" لم يعد هناك صوت ولا كلمة للفارس "النبيل الزكي".

وجاء اللقاء الإسبوعي لمجلس وزراء الحكومة، ليتجاهل كليا أحد ابرز "الجرائم الإنسانية" التي حدثت، وقف رواتب عشرات آلاف موظفي القطاع، دون سبب أو تهمة أو تبرير أو تفسير..حكومة تقول أنها تصرف أكثر من نصف الموازنة على القطاع، لم تمنح الإنسان الفلسطيني فرصة لمعرفة سبب وقف تلك الرواتب، بكل ما ستتركه من آثار كارثية..

حكومة تصر على ممارسة الإستخفاف المطلق، ترتكب جريمة حرب علنية، لا سابق لها، تماثل جرائم حرب الإحتلال ضد الشعب الفلسطيني، وكانها تنوب عن دولة الكيان بممارسة "العقاب السياسي" للحركة الغاضبة التي فجرها أهل القطاع في يوم الأرض 30 مارس..

حكومة الرئيس عباس، بدأت تعاقب موظفي القطاع، كجزء من سياسة عقاب أهل القطاع، بعد أن تفجرت مسيرات العودة التي أصابت الكيان بهوس خاص، مسيرات أعادت بعدا مشرقا للحركة الشعبية الكفاحية للفلسطيني، بعد أن طارد "طرفي التنسيق الأمني" اي محاولة غضب عامة في الضفة والقدس، حتى تمكنوا من "كسر شوكة روح التحدي" في جزء هام من الشعب..

حكومة عباس، تعاقب قطاع غزة، بكل من يسكنه، لأنه أعادت الروح لقضية اللاجئين، بعدما قام ترامب بالإعلان أنها خرجت من سياق البحث، فجاء الرد ليس عبر كلمات كاذبة نطقها فلان بن فلان، بل فعل شعبي بدأ يرسم عنوان التحدي الجديد للفلسطيني..

وقف صرف رواتب موظفي قطاع غزة، هو الرد العملي والمباشرعلى "هبة الغضب الغزية" ومسيرات العودة الشعبية، كرد جميل سياسي من سلطة الرئيس عباس وحكومته لحكومة نتنياهو لموافقتها عقد مجلس المقاطعة..وجزء من "رد الجميل" للخدمة الأمنية التي تقدمها سلطات الإحتلال لحصار أي رد فعل شعبي فلسطيني في الضفة والقدس ضد "السياسية الرسمية القائمة"..

وقف راوتب موظفي قطاع غزة، جزء من محاولة كسر عنفوان "هبة الغضب الشعبية الغزية"، في سياق تطويقها وحصارها وإبطال مفعول هدفها السياسي، بأن تعيد لقضية اللاجئين بريقها، بعد أن حاولت "مبادرة السلام العربية" إطفاء نورها السياسي..

وقف رواتب موظفي القطاع هو جزء من مؤامرة مشبوهة، ليس لحصار حماس وحكمها بل لحصار غزة وروحها..تلك هي المسألة!

ملاحظة: مرت ذكرى إغتيال الثائر "ابو جهاد" بهدوء تحسد عليه حركة فتح.. يبدو أن القرار السامي منع أي مهرجان شعبي كي لا يفتح ملف الإغتيال وتعتبره سلطة الإحتلال "تحريضا" عليها..كل شي بحسابه طلع!

تنويه خاص: بعيدا عن "التنجيم السياسي" فتح لن تخطف "الشعبية" لحضور "مسرحيتها" يوم 30 أبريل في قاعة "المقاطعة" برام الله، وتحت الحماية الأمنية الإسرائيلية ومراقبتها الكاملة!

سلطة النقد والبنك العربي ومروان البرغوثي!

كتب حسن عصفور/ ربما يحدث كثيرا مع عائلات الأسرى، أن يرفض بنك ما فتح حساب لهم، دون أن يتحدثوا إعتقادا منهم أن تلك إجراءات بنكية إدارية، فلا يثيرون المسألة، وتبقى رهينة الصمت والكتمان..

لكن فجأة حدث الأمر مع الشابة ربى مروان البرغوثي، عندما توجهت الى أحد فروع البنك العربي في مدينة رام الله المحتلة، لترى ما حل بحسبها "المنسي" لفترة زمنية، وبعد نقاش غير طويل مع موظف البنك المسؤول عاد مرتعشا، وكأن "مسا كهربائيا" أصابه، وتساءل بخوف، أأنت ابنة مروان البرغوثي الأسير، وجاوبت الشابة سريعا، مفتخرة جدا، كما كل فلسطيني حر غير خانع، نعم أنا إبنة مروان..فكانت الصدمة الكبرى: لا نستيطع فتح حساب لك أو تفعيل حسابك لأنك إبنة أسير..

بالتأكيد، لم تصمت هذه الشابة عن هذه "الإهانة الوطنية" ليس للقائد مروان الذي حصل على أعلى أصوات المؤتمر السابع لفتح، ومعتقل لمشاركته الكفاحية في المواجهة للعدوان الأشمل ضد السلطة الوطنية ورئيسها الخالد، من 2000 – 2004 ، لكنها إهانة أولا للسلطة القائمة ولكل فلسطيني وللأسرى عامة، وللشهداء، فربما ذات الإجراء يسري على أسر الشهداء أيضا..وقد يراها بعض أبناء فتح إهانة لهم!

ربى مروان البرغوثي فضحت الأمر بنشرها تلك "الإهانة الوطنية"، وقررت أن لا تصمت، لتكشف أحد الفضائح السارية في شمال بقايا الوطن..

من المعلوم، أن أي بنك يعمل في أراضي السلطة ضفة وقطاع، دون القدس المحتلة يخضع قانونا الى سلطة النقد الفلسطينية، والتي تعتبر البنك المركزي، وهي تحدد قوانين إجراءات تعامل البنوك مع فتح الحسابات أو نقل الأموال وتحويلها، سواء داخليا أو خارجيا، ويمكنها أن تغلق أي بنك لا يلتزم بالإجراءات التي تحددها..

وهذه الإجراءات ليست خاصة بفلسطين، بل هي إجراءات خاصة بالبنوك المركزية، ولذا ما قام به البنك العربي في رام الله هو إجراء معلوم جدا لسلطة النقد، ودون أن نرمي التهم ونعتبرها "شريكة" في هذه الجريمة الوطنية، سنقول أنها تعرف عنها وأصابها "خرس مفاجئ" بأمر من الخانع العام..

لا يمكن للبنك العربي، أو أي بنك آخر، ان يتجاوز القانون المالي الفلسطيني دون موافقة سلطة النقد، كونه يعلم يقينا أن أي مخالفة للإجراءات تعني إغلاقه فورا، كان من كان مالكه، فهو ليس بنكا "مقدسا" يمنع المساس به، ولا يفيد مع اي تجاوز وطني الإعتماد على "التاريخ" الخاص بكونه أول بنك فلسطيني..

ولنفترض حسن النوايا بحدها الأقصى، بأن البنك مارس تلك العمليات "سرا"، ودون أي تنسيق أو إعلام سلطة النقد، فهاي هي الآن تملك وثيقة رسمية من شخصية معلومة الإسم، ولحسن الحظ أنها كتبت وأنها إبنة القائد مروان البرغوثي..

الواقعة تقول لسلطة النقد ورئيسها عزام الشوا، أن البنك العربي في رام الله، يمنع فتح حسابات لبعض عوائل الأسرى وربما الشهداء، دون سبب مالي، أو خروج عن الإلتزام بالقانون، الشكوى العلنية للشابة ربى تفرض على سلطة النقد توضيح الأمر، والعمل فورا لمساءلة البنك عما أقدم عليه..

سلطة النقد هي الجهة الرسمية التي يلجأ لها المواطن عند تعرضه لضرر ما يخالف القانون من قبل أي بنك، فما بالنا ونحن نتحدث عن عائلات من يدفعون ثمنا لحرية وطن، ولبقاء هذه المؤسسة قائمة، فبدون تضحيات الشهداء والأسرى ما بالإمكان إقامة أي مؤسسة وطنية، ولا كان هناك مكان للسلطة ذاتها..

سلطة النقد الفلسطينية عليها التحرك فورا لوضع حد لهذه "المهزلة الوطنية" المعيبة، في حق الشعب قبل الأسرى والشهداء، وصمتها يعني أنها شريكة في الجرم الوطني، وعندها تستحق المطاردة الساخنة بكل أشكالها..عليها أن تلزم البنك بالقانون والإجراءات التي تلتزم بها البنوك العاملة في أراضي السلطة ضفة وقطاع..ومن لا يرغب فليرحل وفلسطين لا تتشرف بوجود بنك لا يقيم وزنا للأسير والشهيد.

التستر على جريمة البنك تساوي الشراكة فيها وتحيل الصامتين الى مطاردين للشعب..

ملاحظة مركبة: لبعض القوى التي شاركت مجلس القاطعة بذرائع خادعة، ولم تكشف الحقيقة عن الرشاوي السياسية والمالية، التي حصلت على بعضها نقول لن تطولوا لا عنب الشام ولا بلح اليمن..والرقص المزدوج بعد انتهاء "العرس" لن يخدع الناس..أنتم شركاء في الخيبة الكبرى ولا مكان لكم خارجها..فلا تتذاكوا كثيرا .أمركم مفضوووووح وجدا!

تنويه خاص: رياض المالكي كان شريكا لوزير اسرائيلي في لقاء "تعاوني"..المثير للدهشة ليس استخفاف سلطة عباس بالإطر وقراراتها، ولكن أن يرسل المالكي وهو ليس الجهة ذات التمثيل في هيك لقاء "تعاوني"، وعجبي!

شركاء"مجلس المقاطعة".. شركاء "حصار غزة"!

كتب حسن عصفور/ بعض القوى التي أعلنت حضورها مجلس مقاطعة رام الله، شاركت في أعمال اللجنة التحضيرية لعقد مجلس وطني توحيدي في بيروت عام 2017، والتوافق العام على مخرجات تلك اللجنة، إستعدادا لبدء مرحلة جديدة لبناء منظمة التحرير لتصبح بيتا للكل الفلسطيني، في ضوء التطورات السياسية، مع إستعداد حركتي حماس والجهاد الإنخراط في المنظمة، لتعزز دورها التمثيلي العام للشعب الفلسطيني..

وبدلا من أن تدافع تلك القوى، عن نتائج أعمال اللجنة التحضيرية، بإعتبارها "حدثا مفصليا" لوحدة البيت الفلسطيني، أصابها "خرس سياسي" عام، ورضخت لرغبة محمود عباس بشطب أعمالها في اليوم التالي لإنتهاء اللقاءات، وقبل ذهاب وفود فلسطينية الى موسكو، نتيجة مكالمة هاتفية بين عباس ومندوبه في اللقاء..

بعض الفصائل، إختارت الإنحياز لـ"القسمة العباسية" في المسار الوطني، بديلا عن الإستمرار في المسار التوحيدي، الذي فتح لقاء بيروت بوابة كبرى لعهد وطني جديد..الصمت ثم الموافقة على رغبة عباس ستمثل موضوعيا نهاية حقبة وبداية حقبة، رغم كل "الكلام الوطني المعسول" بحثا عن "وحدة وتوحد ومصالحة"..فمن فشل في الدفاع عن نتائج لقاء توحيدي توافقت على نتائجه كل فصائل العمل الوطني، ورسم "خريطة طريق"لمرحلة سياسية تعيد مكانة منظمة التحرير لقوتها الكفاحية، بل وزيادة قدرتها بعد دخول كل القوى المؤثرة بها..لن يتمكن من فعل عكسه لاحقا..!

ولأن "الضلال السياسي" بات طريقا لتبرير مشاركة البعض في مجلس المقاطعة، الذي تم بالتوافق الكامل مع الجانب الإسرائيلي، سيكون لقاء رام الله جزءا من معادلة سياسية ترسم مسارا لتكريس القسمة الوطنية، ولمواصلة الحصار العباسي لقطاع غزة، مكانة وأهلا، دون اي تمييز بين مكوناته..

أن توافق قوى بالإنضمام الى مجلس مقاطعة رام الله، في ظل إجراءات العقاب الجماعية ضد قطاع غزة، ودون اي خطوة تراجعية، رغم محاولة بعضا من "طبالي الزفة" نثر "خدعة إعلامية، أن الرئيس عباس قرر التراجع عن خطواته وصرف رواتب "71 ألف موظفي غزة" الى جانب أسر الشهداء والأسرى، فما

كان من عباس سوى تعميم القطع ليصل لشهداء فتح، وآخرهم الشهيد أسعد الصفطاوي..

خدعة لم يلتفت لها عباس، لأنه يعلم أن تلك "الأبواق" تحاول تجميل مشاركتها، والتي لا تملك خيارا غيره بعد أن قبضت الثمن المالي مسبقا، حتى أن بعض تلك الفصائل لم تستند الى قرارات هيئاتها المركزية..

في اليوم التالي لإنتهاء "مجلس المقاطعة" مجلس "الخيبة الكبرى"، وإنتخاب "تنفيذية عباس"، ستصبح هي أداة الحصار العملي للقطاع، وعليه تكون هي الجهة المطلوبة وطنيا وشعبيا عن جريمة حرب قطع الرواتب وحصار قطاع غزة، وعمليا يمكن وضع كل من شارك في مجلس المقاطعة ضمن "قائمة سوداء"، لفضح دورهم في جرائم تجويع القطاع، وتنسيقهم مع العدو القومي، سلطات الاحتلال لفرض حصار مركب، تزيد عليه سلطة رام الله، بكل أدواتها القديمة والجديدة، وقف الراتب بعد أن أحاله عباس و"تحالفه الجديد" من حق الى منحة..وأحال الإنسان من موظف الى مستقبل خدمة إنسانية تقدم له وفقا للرغبة..

من يعتقد انه قادر على وضع خيط فاصل بين الإستمتاع بمميزات المشاركة في مجلس "الخيبة الكبرى"، ثم العودة للحديث بلغة تمييزية، لن يكتب له النجاح أبدا، خاصة وأن أهل القطاع باتوا يدركون جيدا حقيقة المشهد ومكوناته، ولذا فكل مشاركي "مجلس المقاطعة" هم مشاركين عمليين في الجريمة الكبرى لحصار قطاع غزة..

تغافلت بعض القوى عن أن "الهدايا المالية" التي قدمت لها للمشاركة، ليست سوى جزء بسيط جدا من المال الحرام - المسروق من لقمة موظفي القطاع، أن يستقطع عباس ما يقارب النصف مليار دولار دون أن يعرف أي كان مصيرها، سوى توزيع بعض فتاتها كـ"رشوة" حضور المجلس، باتت "هدايا مسمومة"..

أن يمارس البعض لعبة عدم المعرفة أو التجاهل لتلك الجريمة، وكأنه "خبر إعلامي" يمكن التعايش معه، يكشف أن المرحلة القادمة حددت ملامح "اولويات "تحالف مجلس الخيبة الكبرى"، وأن الرؤية الوطنية الشاملة لم تعد هي قاعدة العمل لمشترك..

المشاركة في "تحالف مجلس المقاطعة" ليس سوى "جرم مركب الأبعاد"، يبدا بتكريس الأخطر سياسيا في الإنقسام ونقله الى مرحلة جديدة تمس بشكل كبير بمنظمة التحرير الدور والتمثيل، كما أنه "شرعن جريمة الحصار" تحت باب "الشرعية وتجديدها"، والحكم على 2 مليون فلسطيني موتا علانية وبقرار غير مجهول المصدر ..

شراكة مجلس المقاطعة هي شراكة في الجريمة الكبرى..والشعب الفلسطيني قادر على حساب من يحاول تركيعه قهرا وحصارا وجوعا..

كان اكثر حكمة سياسية ووطنية لو تمسكت تلك القوى بالعمل على فرض مخرجات لقاء بيروت، وعندها لن يجرؤ عباس أن يذهب وحيدا مع بعض منتجاته الفصائلية، لكن الذهاب الى تنفيذ أمره مقابل "رشوة خاصة" لن تكون حاميا لا للشرعية ولا للقضية الوطنية، بل هي فتحت الباب واسعا لخلاف ذلك..

لا زال في الوقت بقية لمن لا يريد "التلوث" بحسرة أهل القطاع وحصرتهم..ومن يرتضي بغير ذلك سبيلا فمصيره "سواد سياسي" غير مسبوق..ومعه لا ينفع الندم!

ملاحظة: فتح بعض أهل القطاع الباب للتساؤل كيف فتحت سلطة الاحتلال معبرايريز فورا لمرور أعضاء مجلس المقاطعة، في حينه تغلقه أمام المرضى ورجال الأعمال ومن يبحث السفر عبر الأردن..المسألة مش سر أنه "التنسيق الأمني المقدس"!

تنويه خاص: ودعت غزة إبنها أحمد أبو حسين كما ودعت ياسر مرتجى شهداء القلم والصورة، كما عشرات غيرهم.. ضريبة المسيرة الوطنية الكبرى مقابل مسيرة مجلس "الخيبة الكبرى"!

"شيطنة" هبة غزة و "حمسنتها" لعبة إسرائيلية فإحذروها!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "الجدل الداخلي" الفلسطيني، فيما يتعلق بـ"هبة غزة" يوم 30 مارس 2018، فالأثر العام إقليميا ودوليا لن يمر مرورا عابرا، بل أن أمريكا ودولة الكيان، وعدد من دول غربية، سيعملون كل ما يمكنهم من إستخدامها "ذريعة سياسية" خاصة لإعلاء "الأزمة الإنسانية" في قطاع غزة، بالتوازي مع "شيطنة الحركة الشعبية"..

النقاش الفلسطيني، يذهب الى محاولة البعض "خطف" بعضا من قيمة الحدث، فيما يحاول آخر الى "زج ذاته" بطريقة غير لائقة، ورغم ان حركة حماس هي الأكثر "تحقيقا" للمكاسب السياسية ، كفصيل مستقل، لكنها ستفقد كثيرا منه، لو إستمرت أوساطها وإعلامها في محاولة سحب شعبية الهبة الى "حمسنتها"، فتلك ستكون "ضربة قاضية" ليس لحماس فحسب، ولكن لمآثر يوم الغضب الوطني..

"هبة غزة" " أجبرت الكيان مؤسسات عسكرية أمنية وإعلامية، أن لا ينعم بـ"إحتفالات" مريحة، فكانت هي الحاضر الأهم، والأبرز على جدول أعمالهم..

سريعا، ذهبت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، لمحاولة "شيطنة" الهبة عبر تصدير صور لعدد من الشهداء وهم بزي عسكري للقسام وغيره من الأجنحة العسكرية، صور رافقها تصريحات أن الذي كان ليس حدثا شعبيا، بل مظهر من مظاهر استخدام القوة العسكرية، لتبرير جرائم القتل العلنية، لحشود شعبية سلمية، والتي أجبرت مختلف دول العالم، عدا أمريكا، على المطالبة بتحقيق مستقل للقتل الذي قامت به قوات الاحتلال..

سرعة الكيان بإعادة نشر صور بعض الشهداء بزي عسكري، ليس سوى عملية إستباقية لأي تحقيق قد يكون، رغم صعوبته في ظل موقف أمريكا، وعدم جدية القيادة الفلسطينية في متابعة ذلك، كما سبق موقفها في تقرير غولدستون، رغم أنها فرصة لها ايضا لتلاحق دولة الكيان، لكن مفيد أن تدرك حماس والفصائل الأخرى، ان بعض الصور لا تخدم قيمة العمل الكفاحي، وهي أخطاء "ساذجة" لا ضرورة لها..

دولة الكيان، وهي تحاول "شيطنة الهبة" و"حمسنتها"، ترمي الى فرض وقائع سياسية على المشهد العام، هدفها الحقيقي، فتح باب التفاوض المستقل مع حركة حماس، بصفتها "سلطة الأمر الواقع" في قطاع غزة، وهي المسؤولة عن تطورات الأحداث، وما تحدثت به وسائل اعلام الكيان بمختلف توجهاته كانت عملية تكثيف لإبراز دور حماس، وحدها وتجاهل كلي لأي فصيل غيرها، بل هناك من تحدث عنها ولأول مرة بطريقة تظهر قدرتها على السيطرة والإنضباط والتحكم..ومقارنة غير مسبوقة بين "فتوة شباب قيادة حماس" ومشاركتها العملية في الهبة مقابل "كهولة قيادة فتح" وغيابها عن الحدث الأهم..

مقارنة، لا تخلو أبدا من هدف سياسي، لتكريس "حضور حماس " بأنها باتت اللاعب المركزي لأي عملية تفاوضية قادمة، مع تعزيز "البعد الإنفصالي" لقطاع غزة، من باب إنساني..

"الشيطنة" و"الحمسنة"، هي أدوات ستتعامل معها دولة الكيان بالتوازي، وما لم تدرك حركة حماس خطورة تلك "المصيدة الإعلامية"، وأن تشق طريقا مضادا فأنها قد تجد ذاتها بوعي أو بدونه تشارك في تنفيذ "خطر ساسي كبير"، ولذا عليها أن تسارع في تطويق مناورة سامة واضحة..وأن حركات "الإشادة"، رغم صواب كثيرها، ليس "حبا في حماس" بل "كرها في فلسطين"!

الهبة فتحت بابا لفرض واقع جديد، فمن المفيد بل والضروري ان لا تذهب حماس في محاولة "قولبة" الحركة الشعبية أو "تخييمها"، ما سيفقدها قيمتها الحقيقية بل وما سيكون له آثارا سلبية، ولذا التفكير في كيفية الحفاظ على الزخم الشعبي دون "حركة إعلانية"، وتلك تحتاج لتقييم شامل وجاد، بعيدا عن "النشوة" التي أصابت بعض أوساط في قطاع غزة..

فيما تفرض على القيادة الرسمية، وفصيلها الأساس فتح، ان تتعامل مع الحدث بما يستحق من تقييم ومتابعة، وما تتطلبه من ضرورات التغيير في السلوك والمسار ليس فقط بملاحقة الكيان دوليا، بل في إحداث تغيير جذري في العلاقة مع قطاع غزة، وأن تفرض على رئيسها وحكومتها إنهاء كل ما ألحق ضررا بالقطاع..

الهبة حدث نوعي يمكنه أن يفرض واقعا كفاحيا لو أحسن التعامل وطنيا وليس "حسبة فصائلية"!

ملاحظة: كيف يمكن تفسير رفض الرئيس عباس دعوة أي إطار فلسطيني كان، لعقد لقاء طارئ لمتابعة هبة غزة، واستشهاد 16 مواطنا..يا سادة يا كرام "الشرعية" مش ختم مختار..تذكروا ذلك جيدا وجدا!

تنويه خاص: تصريحات ولي العهد السعودي بن سلمان، بأن الرئيس بشار الأسد باق يمثل إعلانا بإنتصار سوريا الدولة والمصير..حضورها في قمة الرياض ضرورة قومية كبرى بعيدا عن "حسابات صغيرة"!

"صفقة اليونسكو" ثمنا لـ"مجلس رام الله"

كتب حسن عصفور، بفرح نادر خرجت المدير العام لمنظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) الفرنسية أودري آزولاي (نجلة اليهودي المعروف أندريه آزولاي كان صديقا شخصيا للرئيس محمود عباس وبعض العرب)، عن توقف التصويت على قرارات خاصة بالقدس والمناطق الثقافية - التربوية في الأراضي المحتلة، وقالت آزولاي وصفا لما حدث من "توافق" عربي فلسطيني - أمريكي - أوروبي، ومن الباب الخلفي دولة الكيان، "اسلوب لم نشهده منذ أمد طويل، ويفتح امامنا آفاقا للعمل الان بشكل تعاوني حول هذه القضية الحساسة".

الفرحة السياسية لمدير اليونسكو، كونها تمكنت من منع التصويت الذي يتم دوما لصالح فلسطين والقضايا العربية، وبالتالي أحرزت "نجاحا سياسيا" لم يكن ضمن حساباتها الخاصة، وتحديدا في زمن تصاعد "العدوانية السياسية التهويدية الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنها العاصمة الأبدية القدس..

المؤشرات كانت تتجه لتأييد عالمي لفلسطين في مواجهة الإدارة الأمريكية التي تقود حرب الكيان الإسرائيلي بالوكالة في هذه المنظمة العالمية، بعد إنسحاب تل أبيب، وفي ظل "الهجوم اللفظي" المتواصل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس

ضد الأمريكان، ولذا المفاجأة كانت أكبر من قدرة آزولاي على تحملها، فقالت بفرح طاغ، أن الذي حدث منع تقسيما في التصويت يحدث منذ زمن..

لكن "المفاجأة الحقيقية" هي أن دولة الكيان، ولأول مرة لم تقم بحملة إعلانية مسبقة، ضد ما يتوقع من قرارات سيق التوصيت عليها، بل أن إعلامها لم يتعامل مع المسألة بأي إهتمام يذكر، خلافا للمعلوم منها، بل أنها وبعد تأجيل التصويت، تعاملت بهدوء تحسد عليه، رغم انها حققت "نصرا مبينا"، لم تره في تلك المنظمة أو غيرها من منظمات الأمم المتحدة، ومن تناوله كان "متحفظا نوعا ما للحديث عن "نصر كبير" رغم انه كذلك..

ربما كثير من أبناء العشب الفلسطيني، وبالطبع كل قواه السياسية، التابعة للرئيس عباس، او المعارضة له، لم تتوقف أمام مخاطر الذي حدث في باريس، وكأن معاركها باتت محصورة في عناوين محددة، وتسابق على "الردح العام" وبكل المفردات المتوفرة، لكنهم تجاهلوا كلية واحدة من "أخطر الصفقات" التي يمكن أن تسجل سابقة للتنازلات القادمة، في سياق التنفيذ العملي للصفقة الكبرى التي بدأت تدق باب المنطقة ..

عباس، أقدم على "فعلة باريس" وعقد "صفقة وقف التصويت في اليونسكو ضد السياسية الإسرائيلية، مقابل أن توافق إسرائيل على عقد مجلس المقاطعة "الوطني" في رام الله..صفقة لم تحلم بها تل أبيب، فهي على يقين أن جلسة رام الله، هي ربح سياسي صاف لها من البعد الإستراتيجي، وكان لها أن تقدم كل المساعدات الممكنة لعقدها، كونها تدرك تماما أن تلك هي مقدمة رسم معالم تدمير "وحدانية التمثيل الشرعي الفلسطيني" وفتح الباب على مصراعية لخلق "إزدواجية التمثيل"..

حلم سياسي اسرائيلي طال إنتظاره من قبلهم، أن يصبح بعد 30 أبريل نموذجان "شرعيان للتمثيل"، واحد سيكون تحت يديها وآخر تحت حصارها، وأي "حلم" هذا الذي يحدث أمامها، لتبدأ لاحقا بتنفيذ عملي لـ"صفقة ترامب الكبرى"..

ما حدث في باريس من مؤامرة سياسية، هو إشارة البدء لأكبر عملية تواطئ لتمرير تهويد الأرض والمؤسسات في القدس والضفة المحتلة، وتعرية حقيقية لمسار محمود عباس لتدمير الكيانية الفلسطينية والمشاركة العملية في المخطط

القادم، ورفع "الحرج السياسي" عن دول عربية تنتظر "تطبيع علاقاتها" مع الكيان، وهو يلعب دور السمسار لتلك العملية، مثلما فعل مع ترتيبات مدير مخابرات السعودية، قبل عدة أشهر ومساعدته لزيارة تل أبيب لعقد صفقات أمنية لم تعلن بعد..

"صفقة عباس الباريسية" هي الإعلان الرسمي لبدء تنفيذ "صفقة ترامب"، رغم كل "الجعجة الصوتية"، وهو يؤكد بذلك المثل الأبلغ وصفا "أشبعتهم شتما وفازوا بالإبل"، شتائم عباس المسرحية تساهم عمليا في تهويد القدس ومعالمها الثقافية وكذا في الضفة..هو ذات إسلوب تمرير تهويد البراق، لتصبح في عرفهم "حائط المبكى"، بدأت بتصريحات جبريل الجوب في تلفزيون عباس الرسمي، ثم أكدته مركزية عباس عبر تبنيها قرار عصبة الأمم عام 1930، الذي أكد أن البراق هو حائط المبكى وجزء من "الهيكل"..

أي مجلس "وطني" سيكون ثمنه المسبق ما كان من صفقة باريسية..فما بالنا بعد الإنعقاد..مبروك لكل من سيكون مشاركا في أخطر عمل تهويدي باسم فلسطين..والتاريخ لن تخدعه أكاذيب "تجديد الشرعية" التي أماتها عباس وفريقه منذ زمن!

ملاحظة: بدأ "العدوان الثلاثي" على سوريا من "الشقيقة الكبرى جدا لبعض الفلسطينيين - قطر"..معقول نلاقي بعد هيك يافطات "شكرا قطر" في شوارع غزة، ومقاطعة رام الله..سنرى فالفجور السياسي لم يعد له حدود..

تنويه خاص: الخوف أن يخرج بعض "بني عباس وحماس" بتأييد العدوان "جكارة في الأسد"، كما فعلت أصوات منحطة من "المعارضة السورية"..معقول "النذالة" تصل لهيك..!

عفوا.."عدونا" الأول إسرائيل وستبقى!

كتب حسن عصفور/ تصر بعض الأطراف العربية على تجاهل، أن مصر والأردن وفلسطين عقدت "صفقات سلام" مع دولة إسرائيل، رغم كل ما بها من إجحاف لحركة التاريخ، ولعدم "شرعية الكيان" قانونا وسياسيا، كونه قام بأكبر

عملية إغتصاب لأرض وشعب في التاريخ المعاصر..اتفاقات هدفت لصياغة "عهد جديد" من التسويات وصناعة السلام في المنطقة، ومنع إستمرار الحرب والكراهية فيها..

وبنظرة سريعة جدا على مسار تلك الإتفاقات ومآلها التاريخي، ربما يحتاج مراجعتها بعض الساسة العرب، وهذا ليس عيبا أبدا، ومنهم الشاب "اللامع" محمد بن سلمان، سيكتشف أن آخر عناصر الإهتمام لدى الكيان الإسرائيلي هو "صناعة السلام"، وبالتحديد مع الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي أي كان، مسماه..

جاء "إعلان المبادئ" - إتفاق أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير برئاسة الخالد ياسر عرفات وبين اسرائيل ممثلة في اسحق رابين، خطوة "تاريخية" لصناعة مسار سياسي جديد بين طرفي الصراع المركزي في المنطقة، وبكل "الظلم التاريخي" في ذلك الإتفاق، بموافقة منظمة التحرير على القبول بـ22% من فلسطين التاريخية، فالنتيجة العملية كانت مزيدا من العنصرية والقتل والإستيطان والتهويد، ليس للأرض فحسب بل للمدينة الأقدس للشعب الفلسطيني، عاصمته الأبدية القدس..

دولة الكيان، لم تغتال عملية السلام فحسب، بل أنها قامت بإغتيال رئيس حكومتها، في عملية إعدام علنية لا سابق لها، وفقط لأنه قام بتوقيع "إتفاق مع منظمة التحرير"، ولاحقا شنوا حربا عدوانية لا هوادة فيها ضد الشهيد المؤسس ياسر عرفات لتمسكه بالقدس عاصمة، وبتنفيذ اتفاق تم توقيعه، فكانت النتيجة إعادة إحتلال الضفة وتدمير المؤسسة الكيانية الفلسطينية..

وبالتعاون مع أمريكا، وبعض الأطراف العربية فتحوا كل نيرانهم ضد أبو عمار لفرض شخصية سياسية فلسطينية زعموا أنها "العنوان المناسب" و"القيادة التي يستحقها الشعب الفلسطيني"، ثم إغتالوا أبو عمار أمام العالم بعد حصار كان في بث مفتوح بكل وسائل الإعلام، لتحقيق ذلك الهدف..

وجاء أبو مازن، من قالت أمريكا وإسرائيل بقيادة شارون أنه "الرجل المناسب"، ومنذ 2005 حتى ساعته، تراجعت مكانة القضية الفلسطينية مراحل هائلة، وتمكنت دولة الكيان، من تهويد ما أمكنها تهويده في الضفة والقدس، وتعمل ليلا

نهار لوضع الأسس العملية لبناء "هيكلهم" في القدس على حساب الحرم الشريف، في حين أنها مارست أكبر عملية حصار إنساني ضد قطاع غزة، ساعدها بعض بني جلدتنا..

لا نود العودة للمسار منذ عام 1948 حتى تاريخه، لإستعراض جملة الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، جرائم لا يمكنها أن تسقط من "الذاكرة التاريخية" ابدأ، حتى لو تأجل الحساب، لكن نعيد "تنشيط الذاكرة"، كما كان للخالد أبو عمار القول دوما، بالجرائم التي إرتكبتها دولة الكيان ما بعد توقيع إتفاق أوسلو عام 1993، والتي كتب عن بعضها تقرير غولدستون عام 2008، والذي تم "إعدامه" بقرار من الرئيس عباس، تلبية لرغبة أمريكا، تحت وهم أنه سيعرقل عملية السلام، ولكن هل تقدمت إسرائيل خطوة واحدة تشير الى أنها دولة تريد صناعة السلام..سؤال يحتاج الى معرفة ما كان مسارا وعملا، قبل الجواب..

التجربة الفلسطينية مع الكيان، يجب أن تكون هي النبراس الحقيقي لكل من يعتقد لوهلة أن"الصراع" مع الكيان الإسرائيلي قضية "تذاكي" أو "علاقات عامة"، ومن يعتقد أو يفكر لوهلة أنه قادر على صناعة سلام مع إسرائيل دون حل الصراع المركزي فهو واهم أولا، وخاسر ثانيا..

ولكي لا نطيل كثيرا، لماذا ترفض اسرائيل تطبيق مبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية منذ العام 2002، وهل يمكن إيجاد أي بند فيها يمكن إعتباره "متطرفا مشجعا على الإرهاب"، مع انها قدمت "قضية اللاجئين" كعنصر "إغراء للدولة الإسرائيلية..

القضية وبإختصار شديد، وبعد تجارب العرب أولا والفلسطينيين ثانيا، ان ""السلام الممكن" مع دولة الكيان لن يكون سوى بالفرض والإكراه، وليس خيارا طوعيا لتلك الدولة..ومن لا يملك عناصرها لا يمكنه أن يصنع سلاما..

فـ"ليس بالمحبة تصنع سلاما"..والسلام!

ملاحظة: وصف حماس بأنها حركة "إرهابية" وهي تخوض شراكة كفاحية مع قوى الشعب الفلسطيني ضد دولة الإرهاب، يمثل وصفا خارج السياق..ليختلف من يريد معها ولكن ضمن "حدود المنطق السياسي"!

تنويه خاص: أظرف ما ترى "حركة الإحتفال" التي نصبها أنصار الرئيس عباس بعد أن "إستجاب لنداء البعض بإطلاق سراح صحفي معتقل"..الحرية باتت مزاجا فرديا للرئيس وليس حقا وقانون..يا هزل المنطق!

"عقوبات عباس"..فتح تخسر وحماس وإسرائيل تربحان!

كتب حسن عصفور/ في أبريل 2017، وخلال لقاء لسفراء فلسطين في العاصمة البحرانية، أعلن الرئيس محمود عباس، وبشكل "مسرحي"، انه قرر فرض "عقوبات وإجراءات غير مسبوقة على قطاع غزة" حتى تركع حماس، إعلان شكل "صدمة سياسية" للشعب الفلسطيني بكل قواه، عدا أقلية مرتبطة بالنظام الحاكم بقوة غير الفلسطيني..

بدأت حركة تنفيذ تلك القرارات بقطع مئات رواتب كل ما لا ينحني طاعة وولاء لشخص الرئيس وسلوكه السياسي، خطأ كان أم صوابا (وهو نادر الحدوث)، وكلف مندوبه "الشخصي للعلاقة مع سلطة الإحتلال" حسين الشيخ بإرسال رسائل خاصة تطلب من دولة الكيان العمل "الفوري" لفرض الحصار المالي والكهربائي والإقتصادي على قطاع غزة..

الاعلان الرئاسي والرسائل الخاصة، مثلت أحد أبرز أشكال "الإنحطاط السياسي"، عندما تتحالف سلطة تسمى "فلسطينية" مع دولة الاحتلال لفرض حصار مطلق، او كامل الأركان على قطاع غزة، تحت ذريعة "عودة الشرعية" وتمكينها من السيطرة المطلقة (وكأنها متمكنة من أي شارع في رام الله بما فيها منزل عباس الخاص)، قرارات خرجت عن "النص الوطني"، عندما تعامل عباس مع القطاع وكأنه "مرزعة حمساوية"، يمكنه ان يقوم بمساعدة اسرائيل على تجفيف مصادر الحياة فيها الى حين الموت السياسي..

بعد عام، من "قرارات العار الوطني" يمكن ملاحظة وبشكل سريع، أن قطاع غزة دخل في حالة معاناة إنسانية تقترب من وصفها بـ"جريمة حرب"، في ظل ظروف طبيعية يلاحق القائمين عليها، جريمة سياسية مركبة تلك التي بدأت في المنامة، وزادها إعلان عباس في لقاء لما اسماه اعلام السلطة بـ"القيادة

الفلسطينية"، في نهاية مارس 2018، أي بعد ما يقارب العام على إعلان المنامة العقابي، بأنه سيتخذ قرارات وإجراءات وطنية ومالية وإقتصادية جديدة ضد قطاع غزة، إعلان كشف ان ما كان في الإعلان السابق ، هو نهج وسياسة وليس رد فعل على فعل كان قد بدا قبل عشر سنوات من تاريخ الإعلان..

ورغم كل اشكال الكارثة الإنسانية التي يعشيها أهل قطاع غزة، لكنها لم تصل الى ان يرفعوا الراية البيضاء، لا لعباس ولا لإسرائيل، وبالتأكيد أداروا "قفاهم" لممثله في حركة "التشويش" على سير التصالح الوطني، الذي طالب في تلفزيون السلطة الرسمي أهل القطاع أن يخرجوا في "إنتفاضة شعبية" لـ"إسقاط حكم حماس"، فخرجوا في واحدة من أهم المظاهرات الشعبية تحديا للمحتل والمحاصر..

بعد عام من "إعلان عباس"، وأكثر من شهر على تجديد الإعلان العقابي، يمكن ملاحظة أن الخاسر الأكبر سياسيا جراء ذلك، كانت حركة فتح، ودخلت في مسار تصادمي ليس مع حماس فحسب، بل مع غالبية فصائل العمل الوطني، عدا بعض رقمي لا يمثل أي أثر شعبي على الإطلاق في أي حدث سياسي، سوى ساحات الرغي الإعلامي، الى جانب عزلة شعبية تتزايد في الضفة والقدس قبل قطاع غزة، ليس لأن العقوبات جريمة إنسانية فحسب، بل أنها أمدت الإنقسام بدم جديد، ما يمثل ربحا صافيا لدولة الكيان..

الإجراءات - القرارات العباسية، قدمت خدمة مباشرة لدولة الكيان، ليس لقطف ثمار الإنقسام سياسيا، بل لكي تظهر للعالم أن الحصار على قطاع غزة ليس قرارا إسرائيليا بل هو قرار من "السلطة"، ولذا فاللوم عليها، وهي من يجب أن تلاحق..

المسألة قد تبدو كحدث تراجيدي، لكنه حدث واقعيا وليس على خشبة مسرح إفتراضي، أن تعلن سلطة فلسطينية حصارا لنصف شعبها، الى جانب مطاردة النصف الآخر، فيما تبدو دولة الاحتلال العنصري كأنها رافضة لذلك..

ولأن حسابات عباس وفريقه، لم تكن ضمن "حسبة وطنية"، كان من نتائج لما اسماه "عقاب القطاع لعقاب حماس" مخيبا جدا لآماله، فظهرت حماس فصيلا

أكثر مسوؤلية من فصيله تعاملت بـ"حنكة سياسية" مع أفعاله، ليس محليا فحسب بل مع المحيط، وخاصة الشقيقة الكبرى مصر..

حماس خرجت رابحة سياسيا وشعبيا من أفعال عباس، وزاد طين الزمرة المتسلطة ما كانتنتيجة موقفها المخجل من يوم الأرض والعودة، عندما افترقت وطنيا وشعبيا أن تكون جزءا من حركة الغضب الوطني، تجاهلت الحدث بل حرضت عليه عبر أدوات منبوذة، وعندما بات اليوم مشهدا خارج كل الحسابات، يوما كفاحيا بإمتياز، اعاد بريق صورة الشعب الفلسطيني، في أبهى مظاهرة النضالية، حاول عباس أن يبدو كأنه على صلة بالمسار فالقى كلمة غشكلت إدانة سياسية جديدة له، ليس لعدم رفعه إجراءات العقاب ووقف مسار الخطوة التدميرية للشرعية الفلسطينية، بل لأنه تحدث عن كل شي إلا عن الحدث الغزي ذاته، ما كشف كم ان قطاع غزة "عقدة سياسية" للمفترض انه رئيس للشعب الفلسطيني..

إنتصرت فلسطين وشعبها في يوم الأرض والعودة، وإنهزمت دولة الكيان ومعها شريكها في الحصار..خسرت فتح كثيرا وربحت حماس كثيرا..

تلخيص مكثف لواقع لا يريد البعض أن يراه، لكن قادم الأيام، خاصة لو أصر عباس على المضي بجريمته السياسية الجديدة بعقد مجلس رام الله تحت رحاب المحتلين، فعندها سنشهد "زمنا سياسيا" غير الذي كان!

ملاحظة: أي "حكمة سياسية" قادت خالد مشعل الى أن يشارك في "إحتفالية" الإخوان المسلمين في تركيا، هل كان ذلك ضرورة سياسية ووطنية، أم هو شكل من أشكال التشويش على نمو العلاقة بين حماس ومصر..مشعل سلوكك مثار للتساؤل الوطني!

تنويه خاص: فرح سياسي برؤية متظاهرين في اسرائيل ودول أوروبية رافضين لجريمة جيش الاحتلال ضد أهل القطاع..يقابله غثيان سياسي لغياب أي حراك شعبي عربي..شكله "الربيع" حقق بعضا مما خطط له!

فضيحة "رامي ومردخاي"!

كتب حسن عصفور/ 20 ابريل2018، سيكون عنوانا مضافا لعناوين جرائم دولة الكيان، التي لا تعد ولا تحصى، لكنها بين حين وآخر تبرز من بين جرائمها واحدة يمكنها أن تصبح "حدثا مميزا جدا"، وفي هذا اليوم سيحتفظ تاريج جرائم الكيان بأنه يوم "الفضحية الكبرى"..

20 أبريل، سيصبح رمزا جديدا لإغتيال الطفولة الفلسطينية، حيث قام جيش الإحتلال بإغتيال علني للطفل محمد أحمد أيوب، إغتيال أمام العالم صوتا وصورة، لطفل كان يهرب من رصاص محتل، وغاز سام يتم إطلاقه نحو متظاهرين، إغتيال لطفل وظهره الى العدو، لم يكن في لحظة "إشتباك" لا عسكري ولا مدني، كان عائدا الى الوراء هروبا من سموم المحتل ورصاصه، وفجأة حدثت الجريمة الإنسانية الكبرى..

صورة وفيديو إغتيال الطفل "محمد أيوب"، أعادت فورا الى الذاكرة صورة "محمد الدرة" الطفل الذي تم إغتياله أيضا أمام العالم، في 30 سبتمبر 2000، طفل عمره 12 عاما، أصبح "عنوانا خاصا" لـ "الجريمة الإسرائيلية"..

"محمد" الثالث، التحق بـ"محمد" الأول، على يد ذات القاتل، وذات السلاح وفي ذات المنطقة الجغرافية المعروفة عالميا بإسم قطاع غزة، وبينهما الطفل محمد أبو خضير، إبن الـ16 عاما.."محمد" الثاني" المقدسي تم خطفه وحرق جثمانه عام 2014 بيد إرهابي صهيوني، تعمل حكومته ما يمكنها لحمايته..

ثلاثة أسماء بدأت بمشترك "محمد" وتم إغتيالها بمشترك يهودي، هي صفحات من جرائم الحرب، التي تستحق وحدها أن ترسل الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، ومن يناصرها الى "أبواب جهنم السياسية والقانونية"..

جرائم حرب تتوالى، منذ إغتصاب فلسطين وحتى ساعته، كيان يرتكبها علانية، وبلا خجل، أو حساب، وفي لحظة "سهو عالمية" تمكن مجلس حقوق الإنسان من إصدار تقرير غولدستون، بعد جرائم حرب الكيان وأيضا ضد قطاع غزة أثر حرب 2008، وكان للتقرير أن يحدث "تحولا تاريخيا" في مطاردة الكيان العدواني، وفجأة قرر الرئيس محمود عباس، الذي يفترض به تمثيل الشرعية

وعنوان الشعب، وقف تنفيذ التقرير الأشهر وربما الوحيد الذي كان له أن يحيل الكيان الى دولة خارج القانون، منع التحقيق مقابل "حفظ تقارير"!..

جريمة إغتيال الطفل محمد أيوب، هزت بعضا من شخصيات عالمية، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للسلام في المنطقة، ملادينوف وصف ما حدث بـ"الفضيحة"، فيما إعتبر الصهيوني الأمريكي، مبعوث ترامب للسلام غرينبلات عملية الإغتيال بـ"المأساة"..

لن نخوض فيما قال هذا وذاك، فالجريمة أجبرت الصهيوني الأبرز بالنطق بعضا من "حق" حاول كسر جانب الحقيقة باعتبارها مأساة لم يطالب بمعاقبة من قام بها..

لكن، الفضيحة الأكبر، ما نطق به المسمى وزيرا أول للسلطة الفلسطينية، رامي الحمدالله، خلال زيارته لأسير لولا أنه من محافظته، طولكرم لما قام بزيارته أصلا، رامي تجاهل كل الجرائم التي قام بها جيش الإحتلال في غزة، وخاصة يوم الجمعة 20 أبريل، وكأن ما يحدث هناك "مباراة كرة قدم بين فريقين، إختار هو تشجيع اللون الأزرق الذي يمثل دولة الكيان، ضد اللون الأحمر الذي يمثل فلسطين..

رامي الحمدالله، لم ير في مسيرات العودة والمظاهرات الشعبية في القطاع، سوى أنها محاولة حمساوية للذهاب بقطاع غزة نحو "التهلكة"..كلام قاله جيش الإحتلال قبل ساعات من قول رامي، عبر بيانات وزعتها طائراته فوق القطاع، ويردده ليل نهار كل ناطقي دولة الجريمة والعدوان..

من حق رامي "أفندي"، ان يقول في حماس ما شاء القول، ولكن ما لا يحق له أبدا، أن يتماثل في لغته بقول عدو وطني للشعب الفلسطيني، إذا ما إعتبر رامي نفسه من هذا الشعب أصلا، وأكثر لا يحق له ان يختار يوم الغضب ليقول ما قال، فما بالك وهناك شهداء وبينهم "شهيد" هز "ضمير شخص صهيوني"، لكنه لم ينجح أن يهز ضمير رامي..

حكومة رامي لم تنطق حتى ساعته بكلمة واحدة عن تلك الجريمة، وقبلها الرئاسة الفلسطينية، صمتت صمتا، على تلك الجريمة الفاضحة، وإكفت ببيان مكتوب منذ

سنوات، قاله الناطق بإسمها قبل أي إشتباك، بأن "القيادة ستلاحق إسرائيل لحماية الشعب"، تصريح يعيد للذاكرة من ذات الموقع والناطق، كلما قامت دولة الكيان بإرتكاب جريمة ما أو بناء مستوطنة أو هودت أرضا وشردت أسرة، بأنها ستفتح عليها "أبواب جهنم"..العبارة التي كلما كانت تقال، يفتح عباس باب جهنم ضد الشعب وخاصة أهل قطاع غزة..

كلام رامي وصمت الحكومة، هو جزء من "ترتيبات" ما بعد عباس، حيث يسير الحمدالله بخطى متسارعة ليكون "الخليفة المنتظر" صراع على كسب رضا دولة الكيان..تلك هي سمة المتنازعين لقبا بات قريبا..

الفضيحة، لم تعد فقط فيما قامت به دولة الكيان بإغتيال "محمد الثالث"، ولكنها أيضا في سلطة وحكومة وشخص كما هذا ..تجاهلوا الجريمة والمجرم وأعادوا قراءة بيانه عن قطاع غزة..

أن تكرهوا أهل القطاع فتلك عقدتكم، لكن أن تصابوا بعمى سياسي كلي فتلك جريمة تستحقون عليها المطاردة..أنتم ومن سيكون شريكا لكم في الجريمة الوطنية الكبرى، التي يتم الإعداد لها في غرفة التنسيق الأمني، لتنفيذها يوم 30 أبريل..

تنجح دولة الكيان الهروب من العقاب كثيرا ولكنها يوما ستدفع الثمن بالجملة..كما هي الزمرة العباسية..ووقت الحساب لن يطول!

ملاحظة: كان معيبا لأمين عام حزب الشعب أن يتحدث عن أزمة قطع الرواتب لموظفي قطاع غزة بلغة النفي أو التساؤل..وكل طفل من أبناء عائلات الحزب في القطاع يعرفون الحقيقة..السبب ليس مجهولا لما نطق به ومعلوم جدا جدا..خسارة وبس!

تنويه خاص: لماذا لم يعلن وفد فتح عما حدث معه بالقاهرة..صمتوا فجأة بعد "خيبتهم" مع رفاق الرمز جورج حبش والقائد الأسير أحمد سعدات..لكن الأغرب أنهم تكتموا كليا عن لقاء لهم مع مسؤولين مصريين..شو السبب يا ترى!

"كل شي أو لا شيء" مظهر لـ"الزهايمر السياسي"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن دخلت حركة "التصالح" الفتحاوية الحمساوية مرحلة جديدة، نتيجة إتفاق القاهرة في العام الماضي، كاد اليقين أن يقول أنه "إتفاق" للتنفيذ وليس للممطالة كما كل الاتفاقات السابقة، التي بدأت ما قبل الإنقسام وتواصلت في ظله، حتى أخرها ما قبل القاهرة، الذي عرف بإتفاق الشاطئ لتنفيذ ما سبق..

اتفاق القاهرة، حمل تفاؤلا سياسيا عاليا، إعتقادا أن التغيير الذي جرى في قيادة حماس شكل "منعطفا جوهريا" لإعادة تقييم الحركة لعلاقاتها الإقليمية، وفي المقدمة مصر، الى جانب أن حركة فتح ورئيسها محمود عباس في "أزمة سياسية كبرى"، ما أصبح يهدد المشروع الوطني بكامل أركانه، والراعي المصري المندفع بقوة نحو إعادة الإعتبار للدور الريادي والقيادي في المنطقة، وكرافعة هامة في قضايا مركزية..

ورافقها حديث أمريكي أكثر تفهما للمصالحة عما سبق، تمهيد لـ"حل سياسي" ما..

إلا أن المفاجأة الأكبر، كانت خلال عملية تنفيذ الإتفاق، التي شهدت "إندفاعة أفضل كثيرا" مما سبق، بحيث أصبحت حماس على إستعداد كبير لتسليم البعد المدني في مناحي السلطة، مع التمسك بالبحث عن حل لأزمة موظفيها، مما لم يرق كثيرا للرئيس عباس وحكومته، رغم انها حضرت الى القطاع وأشادت بالأجواء الإيجابية التي تسير فيها عملية التسليم للوزارات المدنية..حتى ما يتعلق بدور وزارة الداخلية، سارت بإتجاه سلس نسبيا مقارنة بما سبق..

وخلال عملية التنفيذ، التي حملت "تفاؤلا" كبيرا، خرج نائب رئيس أركان جيش الإحتلال ليعلن، أن الإنقسام الفلسطيني هو "الهدية الأكبر" التي قدمت لإسرائيل في السنوات الأخيرة، وهي صاحبة مصلحة في إستمرار ذلك الإنقسام..

تصريح كاد أن يمر كما كثيرا من تصريحات قادة الكيان السياسيين والأمنيين، التي تحاول النيل من الوضع الفلسطيني، لكن المفاجأة التي لم تكن بحساب، ما كان بعد ذلك التصريح، من ظهور "إشتراطات جديدة" تقدم بها الرئيس محمود

عباس، وبدأ في الظهور تعبير لم يكن "منتجا وطنيا"، بل ولم يتم التطرق له إطلاقا خلال جلسات الحوار، وأعلن أكثر من قيادي فتحاوي، ومنهم مسؤول ملف التحاكي مع حماس، حول سلاح حماس، فأعلن في تلفزيون فلسطين، وكما العادة في لغة أنه يتحدى أن يقال أن هناك شرط للحديث عن سلاح الفصائل..ودون الوقوف كثيرا عند تصريحات لا تصمد ثوان لو إكتشف قائلها أن "الراجل الكبير" غضب منها، لتمسح وبتحدي آخر أن يثبت أي كان أنه قال ما قال..

فجأة، بدأ الرئيس عباس يشير الى انه يريد إستلام قطاع غزة كاملا، مدني وأمني، وكان الظن بداية يذهب الى "الأمن الداخلي" المتعلق بكل ما له علاقة بالشأن الخاص في القطاع، وخطوة خطوة كشف حقيقة ما يريد عبر شعارين أقحما بعد تصريح نائب رئيس الأركان الإسرائيلي..

عباس وفريقه إكتشفوا فجأة، أن المطلوب تسليم قطاع غزة من "الباب الى المحراب"..ومبدأ "كل شي أو لا شيء"، وبدأت حالة "التوضيح" تبرز، لتكشف أن الهدف الحقيقي ليس مسألة "الأمن الداخلي" بكل عناصرها ومكوناتها، بل يتعلق بسلاح الفصائل - الأجنحة العسكرية جميعها، بما فيها كتائب القسام..

بمراجعة بسيطة لما سبق، لم يتم مناقشة هذه القضية ابدا، لا في القاهرة ولا في الدوحة ولا في الشاطئ بغزة..

فجأة أصبح الشعار يتردد ليلا ونهارا، إما إستلام "كل شي او لاشيء"..شعار كان ملتبسا حتى بدأت حركة "الترجمة" من اللغات الأجنبية الى العربية، المطلوب تخلي حماس والفصائل كافة عن سلاحها وحل أجنحتها العسكرية، ومؤخرا قام رياض المالكي وخلال تواجده في قمة الظهران بالسعودية، (أسميت قمة القدس)، قالها صراحة كيف يمكن لأي سلطة أن تستلم وضعا تكون فيه قوة فصيل العسكرية أقوى من السلطة..

الإكتشاف المتأخر جدا، للرئيس عباس ومن يناصر موقفه من "تحالف ضيق"، لم يكن "شرطا" لأي عملية سياسية سابقة، بل لم يجرؤ أي من ممثلي هذا "التحالف" الإشارة إليه لما يحمل من "شبهة وطنية كبرى"..

ولأن إنهاء الإنقسام ليس هدفا عند هذا "التحالف الضيق" لجأ للتستر خلف "الذريعة المستحيلة" في هذه المرحلة، تسليم سلاح الأجنحة وحلها رسميا..تلك هي النظرية العباسية الجديدة..

ربما كان منطقيا، لو تقدمت حركة فتح، ورئيسها بتصور وطني شامل لتلك "المسألة الشائكة"، وضمن رؤية حل وليس إقصاء وقهر..كان لفتح ان تظهر مسؤولية حقيقية لو تعاملت برؤية جادة وصادقة في تناول "الورقة الأعقد"، وأن تكون لها بحث ومسار خاص، بما يمثل تعزيزا للمصالحة، وليس الإستخدام المتأخر غير المفهوم، وأيضا غير المبرر لعرضها بطريقة مسرحية، ليس ضمن إطر حوار، بل على شاشات التلفزيون، ما يؤكد أنها رسالة ليس للفلسطيني بل لغيره، اي كانت هويته..

لا توجد مسألة لا حل لها، لو أن البحث عن حل وطني نحو عمل حقيقي، وليس وضع مطبات صناعية وبشكل إستعراضي غير مسبوق..

نعم لا بد من بحث المسألة العسكرية في قطاع غزة، ولكن ضمن تصور حل عام ورؤية شاملة، وليس إستخدام لخدمة هدف غير معلوم..السلاح والأجنحة في القطاع ليس "هدفا" بذاته، بل هو وسيلة كفاحية، وسبق لوفد من حماس أن تقدم برؤية لم تكتمل حول تلك القضية، ضمن حل فلسطيني خاص..

القفز من بحث آليات تنفيذ إتفاق القاهرة الى فرض معادلة "كل شي أو لاشيء" تعني بالضرورة "لا شيء"، وكل طفل سياسي يدرك ان حماس وكل الفصائل لن تقدم القسام والسرايا وغيرها من الأجنحة "هدية مجانية" لمحمود عباس، وهو لا زال يعتبر التنسيق الأمني "المقدس الوحيد" له، متجاوزا كل قرارات "الشرعية الوطنية الرسمية"، التي يتباكى عليها الآن، ومعه بعض "فصائل أصيبت بشكل من أشكال "الزهايمر السياسي"..

نعم لبحث قضية السلاح والأجنحة ضمن رؤية وطنية شاملة، تبدأ بإالتزام عباس بقرارات المؤسسة الرسمية، وقف التنسيق الأمني، والبدء بإعلان دولة فلسطين وإنهاء المرحلة الإنتقالية، والإعداد لتشكيل "جيش وطني فلسطيني"..عندها تصبح قضية السلاح الفصائلي جزءا من الحل، وليس "ذريعة" للهروب من الحل!

ملاحظة: كيف يمكن أن يخرج مسؤول عربي ويعلن أنهم جاهزون لـ"إرسال قوات عسكرية" لتحل محل القوات التركية..هل يدرك هذا حقيقة القل.هل يعتقد أن اي سوري وطني سيقبل بـ"إعادة احتلال" بلده ومن مين..أووووف شو كمية الهبل هاي!

تنويه خاص: أحدهم يجعجع، أن المجلس "الوطني" سيعقد "شاء من شاء وأبى من أبى..خجل يقول وتحت الحماية الأمنية المشتركة.. وشكله "أبى" ستكون صفعة كبيرة وخالص لـ"شاء" يا جعجعاني!

"مالية رام الله"..عجز "عقلي" أم "مهني" أم...!

كتب حسن عصفور/ مارست سلطة الرئيس محمود عباس خلال الأيام الماضية ما يمكن اعتباره محاولة جس نبض أولي لرد الفعل الذي سيكون عند تنفيذها لـ"تهديداته" ضد قطاع غزة، فأوقفت صرف رواتب موظفي القطاع، بعد أن وصل بعض منها الى مصارف القطاع..

يمكن إعتبار ما حدث "مناورة عباسية" مبكرة لما سيكون، محاولة قياس رد فعل أهل القطاع من المتضررين، ورد فعل دولة الكيان وهي الجهة الأكثر "أهممية" التي تحسب لها سلطة عباس الحسابات الحقيقية، فبدونها لا قيمة ولا مغزى لأي قرار من تلك السلطة محدودة الأثر والقدرة، بل يمكن للكيان أن يكسر ظهر أي قرار لو رفضت تل أبيب، فيما يتم دراسة رد فعل أوروبا وأمريكا، بصفتهما من أكثر الداعمين لموازنة السلطة، وهل يمكن الصمت أو الموافقة على "خطوة حمقاء"، كما يخطط عباس وفريقه ضد القطاع..

بالتأكيد هناك بعض من الدول العربية التي قد يحسب لها حسابا، وفي المقدمة منها قطر، ذات التأثير المتنامي في صياغة القرارات الأخيرة للرئيس عباس ولجنته المركزية، لأسباب "مالية" وسياسية وأخرى، خاصة بعائلة الرئيس وبعض مقربيه من داخل فتح، وبالتأكيد لموقف السعودية أثر، وقد يجد تشجيعا من بعض "الدوائر" فيها لحصار قطاع غزة، بذريعة حصار حماس، لكن ذلك

متوقف بشكل كبير على الدور المصري بتوضيح "حقيقة الأمر القائم في قطاع غزة"، ومواقف حماس من تطورات الأحداث..

هبة الغضب الأولية في قطاع غزة، وما كان من تفاعل سريع أربك المشهد، ما اجبر قيادات فتحاوية، ان تخرج لتحاول "تمرير خدعة تخديرية"، والكذب العلني، انه لا يوجد قرار بوقف رواتب موظفي قطاع غزة، وأنها تطالب الحكومة بتفسير ما جرى، مواقف أولية حاولت الإلتفاف على حقيقة القرار العباسي، ونقله من "قرار سياسي" الى "خطأ سلوكي من جماعة رامي..سلوك يكشف جبن سياسي بات مكشوفا..ورعبا من غضب ب>ا يتنامى ضد "العباسيين"!

لكن، الفضيحة الأكبر جاءت بعد تسريبات قيادة فتح، جسدها بيان لوزارة مالية رام الله، التي يقودها شكري بشارة، صاحب المصالح المركبة، مع صندوق الإستثمار الفلسطيني، في مخالفة قانونية صريحة، وعلاقته بمؤسسة محمود عباس "الخيرية"..

بيان مالية رام الله "بشارة"، تحدث بأن "تأخر صرف الرواتب جاء لأسباب فنية"، وتمنى من "الله" ان تزول قريبا..وبالطبع لم تنس هذه المالية إتهام الصحافة وتطالبها بتوخي النشر بمعلومات غير دقيقة..

البيان "المختصر جدا" في كلماته، جاء في غاية "الجهل السياسي"، عندما أعاد عدم صرف الرواتب لـ"أسباب فنية"، لم يذكرها ابدا، وكشف كيفية تعامل بشارة بكل إستخفاف مع الشعب الفلسطيني، وكأنه عبارة عن "قطيع"ما ان يقول هذا الشكري حتى ترتجف أوصال الأمة وتخضع لما يقول..بشارة وماليته تناسوا أن الرواتب قسيمة واحدة، تصل الى البنوك في "ديسك موحد" وصل ما يخص موظفي الضفة وتم صرف رواتبهم، لكن "الديسك الموحد" أصابه "فيروس غزة"، أدى الى شطب كل أسماء موظفي القطاع من "الديسك الموحد"..

بشارة وماليته، رغم انهم أدوات تنفيذية لا أكثر، وأصحاب مصالح لم تعد سرية وفساد متبادل يعرفه جيدا شكري، مصرين على التعامل مع قطاع غزة بصفته منطقة لا تزال "تحت السن"، يصعب أن تدرك "عبقرية التبرير" لتأخير رواتب موظفين هو حق لهم وليس هبة عباسية أو منحة بشارية..

ليت بشارة يخرج بصوته ويشرح للشعب عن "أسبابه الفنية" التي منعت صرف رواتب القطاع، ومتى يتوقع لها أن تزول، هل بعد أن يتم نقاش ذلك تفصيلا في "غرفة التنسيق الأمني" لضمان تأييد حكومة نتنياهو لخطوة قطع الرواتب، أم وضعها شرطا لـ"مبايعة من باع الأمانة الوطنية"..

كم هم ومن يحركهم قطع شطرنج يجهلون قطاع غزة، تاريخا وحاضرا، طباعا وصفات..ومناورة تأخير الرواتب كمقدمة لقطعها، لن تأت بخير لمن يتلاعب بها..والقول أن غزة عصية على الكسر او المصادرة، وأنها فينيق الحاضر ليس قولا عابرا..!

ملاحظة: اسرائيل قررت توسيع "منطقة الصيد" في بحر غزة لـ9 أميال بسبب تحسن "الوضع الأمني".. حكومة بيبي بدأت تستغل عقوبات عباس لتبدو أنها أكثر "إنسانية" من سلطة رام الله..في خزي أكثر من هيك..صحيح المخزي ما بنخزى!

تنويه خاص: المشهد الظريف في الأيام الماضية..العالم يتابع "غضب غزة" ضد سلطات الإحتلال..وغزة تراقب "غضب عباس" ضد روح القطاع..!

مجلس المقاطعة بوابة "هدم الشرعية الوطنية"!

كتب حسن عصفور/ منذ عدة أشهر بدأت حرب محمود عباس العلنية ضد قطاع غزة، بالتوافق الزمني مع بداية تنفيذ ترامب لمخططه الخاص بفصل الضفة عن قطاع غزة وخطف القدس عن "بقايا الوطن"، كتمهيد سياسي لما سيكون لاحقا من رسم "مخطط مشبوه"..

سلوك سياسي يمهد الباب عمليا، وبعيدا عن "الجعجعة اللغوية"، لإنهاء مرحلة تاريخية وبدء "مرحلة جديدة" لا تكون فيها "الشرعية الفلسطينية" واحدة موحدة، مهما قيل لاحقا من تبريرات لا تسمن ولا تغني، خاصة والرهان بأن الشرعية حيث الرئيس، ليس سوى "إكذوبة" لن تدوم طويلا، مع تطور المشهد السياسي الإقليمي والفلسطيني..

ففلسطينيا، لا يمكن لأي كان أن لا يرى التطور الشعبي الكفاحي في القطاع، المجسدة في "هبة غضب" ضد العدو القومي، ونتائجها السياسية اللاحقة، والتي بدأت عمليا تبرز وإن كانت بـ"خجل" داخل أوساط الكيان، حيث ترتفع الأصوات بضرورة البحث عن تسوية ما لمنع تطور تلك "الهبة الغاضبة"، خاصة وأن ذروتها في 15 مايو2018، والمتوقع لها أن تتحول الى حشد مليوني على طول الخط الفاصل بين قطاع غزة ودولة الكيان..

مشهد وطني لمواجهة للكيان، ورايته حق العودة، مقابل مشهد باحث عن "مواجهة" مع المواجهين للعدو..معادلة لم تكن يوما جزءا من المشهد الفلسطيني العام، ومهما بلغت "وقاحة" البعض السياسية، فإن مشهد "مواجهة" العدو القومي ستهزم حتما مشهد تحالف مجلس المقاطعة المواجه للمواجهين..

ولن يمر ذلك اليوم وما بعده، مرورا عابرا ولن يصبح "خبرا إعلاميا" ينتهي بإنتهاء الحدث بكل ما سيكون به، ولكنه سينتج "بعدا سياسيا جديدا" يفرض واقعا وتشكيل "أداة فعل" ستفرض ذاتها التمثيلية واقعيا، حقيقة باتت أقرب الى الواقع من "مخرجات" هيكل تم حقنه بفيروس خطير، قد يؤدي به الى حالة شلل أو عجز كامل..

العاطفة السياسية المرتبطة بالممثل الشرعي ستصاب بهزة كبيرة بعد 15 مايو، وربما ستترك أثرها على جزء من الذين شاركوا في مجلس المقاطعة، لأسباب إنتهازية مدفوعة الثمن المسبق، ومعلومة جدا لأهل فلسطين، وطنا وشتاتا، فما سيكون بعد 15 مايو لن يكون كما قبله، وقد تكون نقطة فاصلة في التاريخ السياسي الفلسطيني، وبمرور سريع ربما تأخذ بعدا كفاحيا يماثل أهمية "معركة الكرامة" عام 1968، التي فتحت بابا لإنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة..

المواجهة الكبرى مع العدو القومي في 15 مايو، ستكون فصلا جديدا في التاريخ الوطني، وستعيد صياغة شكل التحالفات الوطنية، خاصة لو تمادت دولة الكيان في جبروتها وفاشيتها يوم "المواجهة الكبرى"..خاصة وتزامنه مع موعد تنفيذ الخطوة الأولى من "صفقة ترامب الإقليمية" بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس..

ولأن الصفقة الترامبية لا تقيم وزنا لـ"البلداء"، فهي ستواصل فرض عناصرها على الطريقة الأمريكية الكيسنجرية "خطوة خطوة"، وليس بالضرورة أن تتقدم بـ"رؤية شاملة"، فلم تعد بحاجة اليها أبدا، وبعد نقل السفارة ستبدأ مع دولة الكيان بفرض واقع سياسي - قانوني في القدس والضفة، وتبدا رحلة تشكيل "الكانتونات" واقعيا، وربما تصبح الطرق الرئيسية في الضفة الغربية مراسم الفصل التي بدأت تنفيذها سلطة الإحتلال، بخطوات لم تهتز لها سلطة رام الله، كون حربها "القومية" الآن ضد القطاع وليس ضد الإحتلال..القانون الإسرائيلي بدا التنفيذ على كل طرق الضفة من بوابة قانون المرور.

ولن تقف أمريكا بعيدة عن تطورات المشهد الفلسطيني، فستعمل على إستغلاله سياسيا، لتمرير رؤيتها في تكريس خطف الضفة وتعزيز "البعد الكانتوني" فيها، مع تعزيز البعد "الخاص" للحالة الكيانية في قطاع غزة..وسيكون الحصار والتجويع العباسي أحد أهم الأسلحة المستخدمة، خاصة وأن 15 مايو قد يخلق "هزة ضمير إنساني" تفوق ما خلقته صورة الطفل الشهيد محمد ايوب، التي هزت ضميرعالمي دون أن تهز جسد سلطة مصابة بفيروس "الحقد الوطني" على القطاع"..

والخلاصة هنا، ما قبل 15 مايو شيء وما بعده شيء آخر، وهو لا غيره من سيرسم صورة الواقع الفلسطيني الحقيقي، وليس "مجلسا هشا" ملامح تزويره بدأت مبكرا، بتغيير العضوية حسب رغبة الخاطف الكبير..

شركاء مجلس المقاطعة شركاء في رسم الجريمة السياسية، ولن ينفع منهم قولا أنهم كانوا مختلفين..

ملاحظة: بعض "صبية السياسة" يحاولون مقارنة مجلس المقاطعة بالمجلس الوطني في الأردن 1984..ليتهم يقرأون جملة سياسية أن الخالد لم يكن امامه خيار غير الخيار، وليس كالخانع الذي له كل الخيارات...الأهم لم يتم تزوير العضوية علانية..المناصب تعمي البصيرة وليس البصر!

تنويه خاص: مبروك لـ"الجعجعاني" حصول أخوته على عضوية المجلس الجديد..شو في أهم من هيك "ثلاثة بواحد"..بلاش تسألوا مين هي العائلة لأنكم عارفين "الجعجعاني"!

مطبات الرئيس في الخروج عن النص!

كتب حسن عصفور/ بعد أن قامت الإدارة الأمريكية بإدارة ظهرها له، وتجاهلت كل "الخدمات" التي قدمها لهم منذ قمة كمب ديفيد حتى ما قبل "إعلان ترامب"، بدأ الرئيس محمود عباس في كل خطاب له يبدو وكأنه فقد قدرته في التحكم بأقواله، خارج النص المطبوع له بأحرف واضحة..

ويبدو أن كلمة "يخرب بيتك يا ترامب" التي قالها أول مرة، ردا على ذلك الإعلان، ولم تكن ضمن سياق النص، أصابت بعض "مريديه" بفرح وسرور، وأوهموه بأن ذلك الإسلوب أقرب لتعويض خسائر سياسية هزت مكانته السياسية والشخصية، فعاش في "حصار ذاتي" محاطا بقوات أمنية لم تحدث للشهيد الخالد أبو عمار خلال المواجهة الكبرى ضد دولة الكيان وأمريكا 2000 - 2004، حراسات تكشف عمق "العزلة" التي أصابته، ولم يعد يملك جرأة السير في شارع بأي مدينة في الضفة، والتي لم يزرها منذ تنصيبه بفعل فاعل..

عباس، خرج عن النص مرة ثانية، عندما وصف السفير الأمريكي في تل أبيب، المستوطن الصهيوني فريدمان بـ"إبن الكلب"، تعبير اثار هرجا ومرجا، ليس لأن الشخص لا يستحق أي شتيمة أو وصف، فهو من أنذل سفراء أمريكا، وغالبيتهم أنذال وصهاينة، لكنه التعبير من "رئيس"، البعض الفلسطيني شعر بفرح كبير خاصة "آل عباس"، فيما تحفظ البعض عن مثل تلك التعبيرات من قبل رئيس السلطة، وهو قادر أن يقول كلاما سياسيا أكثر ألما وإيذاءا لدولة السفير ولشخصه..

هناك من "زين" للرئيس عباس "مسار الشتيمة"، ويبدو أن جهاز أمنه وبعض مرافقيه أو منافقيه قالوا له ما يحب السماع عن رد فعل شعبي لتلك "الشتائم الشخصية"، ويمكنها أن تشكل له "ستارا" للهروب من القيام بخطوات عملية تكون أكثر نفعا وخدمة للقضية الفلسطينية..وتحديدا تنفي قرارات المجلس المركزي الأخير لو أراد فعلا أن يقود فعل ضد أمريكا والمحتل.

عباس في مؤتمر بيت المقدس يوم 11 أبريل 2018(حضوره بنسبة 99% شخصيات محلية)، خرج عن النص مرتين، الأولى جزء منها مكتوب، تتعلق بأن السلطة، وهو رئيسها حاربوا الإرهاب فكيف يتم وصف المنظمة بالإرهاب، لكن

النص لم يكن كافيا للتعبير عما قدمه وجهازه الأمني من خدمات لأمريكا، فكشف المستور بخروجه، أنه حارب الإرهاب ويحاربه أكثر من أمريكا نفسها..

لن نقف كثيرا من حارب أكثر من مَن، فتلك مباراة بها كثيرا من "القذارة السياسية"، خاصة في ظل غياب تحديد حقيقي أو تعريف لمفهوم الإرهاب الذي تتحدث عنه أمريكا وشاركها عباس حربها..

ما يهم الفلسطيني، هنا معرفته، ما هو "الإرهاب" الذي قام عباس وأجهزته الأمنية بمحاربته، أهو كل عمل عسكري أو مقاوم سكينا أو دهسا ضد قوات الإحتلال، وهل ما قاله يوما، أنه يفتخر بتفتيش "حقائب طلبة المدارس بحثا عن سكين أو ما أي وسيلة يمكنها أن تستخدم ضد قوات الاحتلال ومستوطنيه" جزءا من حربه تلك، الى جانب المطاردة الساخنة لأي عملية عسكرية ضد جيش الإحتلال، وبالتالي تقديم معلومات عبر غرفة التنسيق الأمني" لسلطات الكيان عن أي منفذ أو مساهم أو مساعد لمن ينفذها..

أم هي محاربة ومطاردة معلوماتية لقيادات وعناصر قوى فلسطينية تراها أمريكا "إرهابية" كحماس والجهاد، في الشتات، بما يعني أنه يجند أبناء الشعب الفلسطيني لتقديم معلومات "قذرة" للأعداء الوطنيين، والفضيحة هنا، أن تلك الخدمات تأتي وهو يعلم يقينا أن أمريكا تعتبر منظمة التحرير "إرهابية"، اي أنه لم يشترط تغيير الصفة طوال سنوات خدمته للإدارة، وتذكرها فقط قبل أشهر بعد أن لمس "لفظا أمريكيا قادما له" وأنه لم يعد عنوانها الخدماتي..

الفضيحة الأكبر، عندما حاول عباس أن يستخف دمه" قائلا "نبارك لحماس أخيرا تبينها المقاومة الشعبية بدلا من الحكي الفاضي" قالها وهو يبتسم وسط تصفيق بعض منافقيه..

المسألة ليست تبني حماس هذا الشكل أو ذاك، فهو الآن لا يمارس سوى "مقاومة الصريخ"، ضد الغير عدا حكومة نتنياهو وجهازها الأمني، الذي يواصل تقديم كل الخدمات المطلوبة منه كي يحافظ على ما له من "إمتيازات خارج النص الوطني"..

أن يقول عباس ما يقول في حركة حماس، فتلك لها ما لها وعليها ما عليها، أما أن يسقط مثل هذا السقوط، بوصفه العمل العسكري بأنه "كلام فاضي"، فذلك هي الكلام الفاضي الحقيقي، أن يصل الأمر برئيس حركة فتح، صاحبة الرصاصة الأولى لإنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، وشعارها لا زال يحمل شعار العاصفة حيث البندقية رمزا ثابتا، بقول ذلك، فتلك جريمة سياسية، لو كانت الظروف خارج حماية المحتل لما خرج سالما بعد ذلك القول، ولكان تعرض لما تعرض له في شهر سبتمبر 2003 أمام مقر المجلس التشريعي أضعافا مضاعفة..

عباس يجاهر ليل نهار بأنه ضد العمل العسكري، وهذا رأي معلوم، ومسجل صوتا وصورة، ويقولها وهو مفتخر ومبتسم ومتحد، لكن أن يصل الأمر به باعتباره "كلام فاضي" فهنا مفرق طرق بين حق وطني وباطل سياسي..

يبدو أننا سنشهد مزيدا من "الفضائح" في المرحلة القادمة كلما خرج عباس عن النص المكتوب له، وستتوالى سقطاته السياسية التي بدأ البعض من "محيطه" يشجعه عليها، كي يصل الى مشهد يرى الشعب به أنه بات هو "خارج النص الطبيعي"..ولنا فيما حدث بالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مثالا لا زال حيا!

ملاحظة: مشهد الحضور في قاعة المقاطعة لمؤتمر بيت المقدس كشف كمية عزلة الفريق العباسي..مؤتمر لم يشهد مشاركة شخصية سياسية فاعلة، وطبعا الفضيحة أن نشهد كلمة لشركات راعية المؤتمر..فعلا أنه زمن الهباش!

تنويه خاص: مبعوث ترامب للسلام غرينبلات طالب حماس بتسليم غزة "من الباب للمحراب" بس بالطريقة الأمريكية لعباس..لكنه لم يقل كيف.. طيب لو صار هيك باله عباس بيقدر يجي يستلم ام بده "وكيل"!

معادلات غزة: "التمكين مقابل رفع الحصار"..و"الأمن مقابل الغذاء"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "الإختراع الريغاني" للشعار المضلل الذي تم تقديمه عام 1982 "الأرض مقابل السلام"، بات سمة يمكن التلاعب بطبيعة كلماتها، بما يخدم هدفا مخفيا..

معادلة ريغان، تبناها العرب سريعا، ورددها كثير من الفلسطينيين، خاصة الذين يعشقون الحديث باللغة الإنجليزية، وكأنه "شعار مركزي فلسطيني" في حين انه ترجمة عملية لمفهوم إسرائيلي، ان الكيان على إستعداد للتنازل عن "أراضي مقابل أن يحل السلام"، إيحاء أن الأرض لهم ومن أجل السلام هم مستعدين للتنازل عن بعضها..

وإندفن الشعار لاحقا، وأراحنا الناطقون بغير العربية من تكراره ليلا ونهارا، ولكنهم فجأة إستبدلوه بشعار تضليلي آخر، وايضا من صناعة أمريكية، جمهورية كذلك، عبر بوش الإبن، عام 2002 بحديثه عن "حل الدولتين"، وسريعا تبتنه الدعاية الأمريكية، وتمسكت به آلتها العربية، وبات شعارا طنانا في غالب أحاديث المسؤوليين الرسميين الفلسطينيين، يرددونه كالببغاء، بحسن نية أو بأمر ما، دون أن يتساءلوا عن أي "دوليتن" هنا يراد لهما حلا..دولة مغتصبة محتلة أرض دولة، دولة ترفض كل قرارات الشرعية الدولية، وأخرى لا تزال تنتظر لنيل حقها..

شعار بوش الإبن، الذي كان غطاء تصفية الخالد أبو عمار، عبر أدوات محلية بالشراكة مع شارون، كان خدعة لتساوي في البعد السياسي بين دولة إحتلال ودولة تحت الإحتلال، ولا زال الضلال السياسي مستمرا، وبات جزءا من "السياسة الرسمية الفلسطينية"، وهذا ليس بغريب لأن من يقف على رأس المؤسسة الآن هم أدوات مشروع بوش لـ"الشعب الفلسطيني يستحق قيادة أفضل من قيادة عرفات"!

مجددا، وضمن العرض الأمريكي الجديد، المعروف بـ"صفقة ترامب الإقليمية" بدأ مخطط حرب حصار قطاع غزة مضاعفة عما كان عليه، حيث أعلن الرئيس محمود عباس البدء في "الحصار الجديد" من المنامة العاصمة البحرانية، في شهر أبريل 2017، اي قبل عدة أشهر من الحديث الأمريكي عن "صفقة

ترامب"، وبعد أشهر من زيارة وفد عباسي الى واشنطن، ناقش مشروع تسوية مستندا الى مشروع أولمرت مع تركيز واضح على البعد الإقتصادي في الضفة وغور الأردن، دون اي إهتمام للقطاع..

وخلال عام من "إعلان حرب عباس" على غزة، تضاعفت تقريبا نسبة الفقر حيث ارتفعت من 35 % لتصبح 53 %، وفقا لمركز الإحصاء الرسمي الفلسطيني (مؤسسة تابعة لعباس)، ومؤخرا أوقفت حكومة رام الله، رواتب موظفي غزة، من كل لون وطيف...

خطوة أصابت أهل القطاع بل والمحيط بدوار سياسي، حيث لم يسبق أن قام اي كان بمثل هذه الجريمة الإنسانية العلنية، رئيس يعاقب شعب بسرقة رواتبه بشكل صريح، خطوة تتساوق مع تعزيز فرض مخطط ترامب لفصل "بقايا الضفة عن قطاع غزة وفتح باب التهويد للضفة والقدس"..

مؤسسة عباس الرسمية لجأت الى معادلة "التمكين مقابل رفع الحصار"، لتنفيذ مخططها ضد سكان غزة، وهي تعلم يقينا أن "التمكين" المراد به أن تستسلم حركة حماس كليا للمشيئة العباسية، وخاصة تدمير سلاحها القسامي، ليس سوى ضرب من الخيال، وأن ذلك شرط النفي العملي لـ"التمكين"..

ولم تنتظر دولة الكيان وجهات غربية، دولا ومؤسسات كثيرا لتدخل من "باب الحصار المطبق" لتعرض معادلة "الأمن مقابل الغذاء"..تبحث عن تعويض الحصار العباسي الشامل لقطاع غزة، لفرض "مشروع سياسي" يمثل الشق التنفيذي لـ"صفقة ترامب"، ما يكشف أن خطوة عباس في أبريل 2017، ثم قراره بوقف رواتب موظفي قطاع غزة أبريل 2018 جزء من منهج متكامل يختفي تحت عباءة التمكين، رغم ان "إعلان المنامة" لم يأت في حينه تحت هذه "الكذبة السياسية"..

القطاع تحت ضغط مركب، متعدد الأوجه، جهات تعمل لتمرير مشروع غير وطني، تحاول تنفيذ أمنية رابين قبل توقيع أتفاق أوسلو، كي يبتلع غزة البحر، ويبدو أننا أمام محاولات تنفيذ الغرق السياسي ضمن أي مشروع حل الممكن..

معادلات "التمكين مقابل رفع الحصار" و"الأمن مقابل الغذاء" هي الجانب التنفيذي لمخطط ترامب..ومن يبحث مواجهة الصفقة الكبرى عليه أن يبدأ من هنا..وغير ذلك كله كذب وخداع..وشبهة وطنية كبرى!

ملاحظة: قبل 11 عاما خرج "أمد للإعلام"، أكثر من موقع اعلامي وأقل من صحيفة ورقية.. مسار بلا قيود خارج حدود "الترهيب والترغيب".. اساسه المبدأ الأمدي الخاص "الإختلاف حق"..لن تكسره رهبة ظالم أو بطش غاز..رسالته تعزيز ما هو لصالح الوطن والإنسان دون حسابات..حظره لن يحجب حضوره.."أمد للاعلام" هكذا بدأ وسيبقى!

من ممثل الفلسطينيين: الدولة - السلطة أم المنظمة ومن هي حكومته؟!

كتب حسن عصفور/ تتسارع "حركة تدمير الشرعية الفلسطينية"، التي يقودها الرئيس محمود عباس وفريقه "المقلص وطنيا وشعبيا" لعقد "مجلس مقاطعة رام الله"، بتنسيق كامل وآمن مع دولة الاحتلال..

الذريعة الأكبر، التي يسوقها الرئيس وفريقه، ما اسموه بـ"تجديد الشرعية الرسمية"، وإنتخاب إطر جديدة لمنظمة التحرير، وسنتجاوز مؤقتا، عن عملية التزوير المبكرة في عضوية المجلس قبل الإنعقاد في مسألتين أساسيتين، عملية "الإستبدال" للمستقلين، وممثلي المنظمات الشعبية، الغائبين كليا عن الانتخابات أو الفعاليات، ولكن سندقق في مسألة "الشرعية" وتجديدها، وسنغض الطرف عن النتيجة المسبقة التي كشف عنها "عضو تنفيذية عباس" بأنه سيتم تغيير 12 عضوا منها ،(معرفة النتيجة من الكنترول قبل الانتخابات)!..

لا تستطيع أي قوة ممثلة في إطر منظمة التحرير الإنكار، بأن سنوات حكم محمود عباس هي الأكثر مساسا بشرعية الإطار، وخلالها تم تقييد كلي لدور المؤسسة الرسمية للمنظمة، وأصبحت خارج القدرة على تنفيذ أي قرار أو دور في رسم السياسة العامة، وتم تغييبها كليا عن المسار السياسي، فيما لا يتم الإلتزام بأي من قراراتها لو تم إتخاذها "في جلسات نادرة"..

ممارسة أصابت إطر منظمة التحرير بوهن وشيخوخة سياسية، كنتيجة مباشرة لممارسة الرئيس عباس وليس لأي طرف غيره، ولذا فالحديث عن "التجديد" تحت رئاسته ليس سوى خدعة، فـ"المنتهك العام" لن يعيد لمنظمة التحرير أي حضور أو فعالية تمثيلية - سياسية، بل العكس تماما، ما سيكون ليس "إنهاكا وتغييبا كما كان، بل إنقساما خطيرا يمثل الحجر الأساسي لشطب منظمة التحرير تنفيذا لما سيكون لاحقا من تقديمها قربانا لـ"صفقة كبرى"..

من يتحدث عن "الشرعية" الآن، هل سأل، من هو الممثل العملي للشعب الفلسطيني في كل المؤسسات العربية والدولية، دولة فلسطين بصفتها، أم منظمة التحرير بصفتها، الحقيقة التي لم تعد غائبة، ان "دولة فلسطين" هي الممثل الرسمي - الشرعي للشعب الفلسطيني، وليس منظمة التحرير، كما تدعي فرقة الرئيس عباس المتباكية الآن على "منظمة التحرير"، وهي من حفر قبرها ولم يبق سوى نعيها الرسمي، وهو ما سيكون لو نجحت في عقد مجلسها المتفق عليه مع سلطات الإحتلال في 30 ابريل..

ربما، يقول من بينهم، نعم دولة فلسطين هي من يمثل الشعب الفلسطيني في مختلف المحافل الدولية والعربية، وهذا يعتبرا "إنجازا سياسيا وتاريخيا"، وتطويرا لـ"الكيانية الفلسطينية" التي أرسى حجرها الأساس الشهيد المؤسس ياسر عرفات عام 1994 بقيام السلطة الوطنية فوق أرض فلسطينية..

ومن حيث المبدأ، نعم ونعم كبيرة جدا لإعتبار دولة فلسطين منجزا تاريخيا، لكن ذلك المنجز التاريخي، إستخدم إستخداما لخدمة "هدف إنهاك منظمة التحرير وليس لتعزيز دورها ومكانتها بصفتها التمثيلية"، والمسألة هنا يجب رؤيتها من خلال، أن عملية "الإحلال التمثيلي"، تمت دون وضع أسس حقيقية لمضمون التمثيل وحدوده بين الدولة والمنظمة، ومهام كل منهما في هذه المرحلة، وطبيعة التنسيق والمسؤولية....

كان من الواجب مباشرة بعد إستبدال التمثيل من المنظمة للدولة في المؤسسات العالمية، ان يعاد تحديد المهام والمضون لكل من إطاري التمثيل، ما هو دور الدولة وما هو دور المنظمة..ما يتطلب أولا، إعتبار "اللجنة التنفيذية لمنظمة

التحرير هي حكومة دولة فلسطين وهي من تمثل الفلسطيني وصاحبة السلطة التنفيذية داخل "بقايا الوطن" وخارجه"..

هيوحدها صاحبة الحق في رسم المهام والرؤية للعمل الكياني، وليس أن تبقى كجزء ملحق من مؤسسات السلطة التنفيذية، وحكومتها التي تمارس كل المهام بالداخل والخارج على حساب الحكومة الأم (تنفيذية المنظمة)، وهذه لم تكن عملية سهو سياسي، بل هي وعي سياسي كامل لتدمير جوهر التمثيل الموحد، وحصره في "سلطة وحكومة تحت القيد العام"..

أيهما الأكثر مسؤولية تنفيذية حكومة رامي الحمدالله، الذي يعامل كالرجل الثاني في الهرم الفلسطيني في أي مناسبة يشارك فيها، يتم تقديمه "بروتوكوليا عن أي عضو من "تنفيذية المنظمة"، رغم انه فعل مقلوب..أم "تنفيذية المنظمة"!

القضية الأخطر ليس بين مهام دولة فلسطين ومنظمة التحرير ومن يمثل الشعب، بل عملية "الإستخدام" لمسمى دولة فلسطين، وعمليا تم تقزيمها الى "السلطة التنفيذية تحت الاحتلال"، وهي التي باتت تمثل الشعب، ووزراء السلطة هم من يمثلون الشعب في تلك المحافل والفعاليات، وتقريبا غابت التنفيذية وأعضاءها عن أي دور تمثيلي حقيقي، سوى في فعاليات ومهرجانات "غير رسمية" أو "إحتفالية"..

عهد الرئيس عباس، أحال سلطة الحكم الذاتي وحكومتها الى ممثل الشعب، فيما باتت منظمة التحرير ممثلا للفعاليات "غير الحكومية" في بلاد غير عربية..

السؤال الأساس لمن يعتقدون أن "مجلس مقاطعة رام الله" هو فعل لأنقاذ الشرعية، اي شرعية هنا يقصدون، سلطة حكم ذاتي مسيطر عليها كليا من قبل أدوات الاحتلال في ثوب دولة، أم منظمة تم حصارها الى حد التغييب العام..

مسألة تنتظر الجواب من "الفصائل المركزية" في منظمة التحرير، قبل المشاركة في عملية "تدمير التمثيل" كما كانت شريكا في عملية بناء التمثيل..

صحيح، هل تعلم بعض الفصائل المصابة بهلع وقف مخصصاتها – حقوقها المالية من قبل "صندوق عباس القومي"، انه جزء من وزارة مالية سلطة الحكم الذاتي!

الشرعية الوطنية بكل أركانها في خطر ومستقبلها أمام منعطف تاريخي، ان تكون شرعية موحدة، أم "شرعية منقسمة"..لكل أدوات وحضور وربما سيكون للغائبين اثر يزيل أثر "تحالف التنسيق الأمني"!

ملاحظة: حصار حماس ومقاطعتها ووصفها بأنها حركة "إرهابية"، يعتبر الوصفة المثلى لتعزيز علاقتها بإيران..ومن يوهم نفسه بغير ذلك ليقرأ تاريخ الأحداث جيدا..حصار إيران ليس بحصار أطراف فلسطينية!

تنويه خاص: بعض "أيتام المشروع الأمريكي" أصابهم هلع وعويل بعد تصريحات ترامب، بأنه سيسحب قواته من سوريا..كم تفرح لمنظرهم مولولين، وكم تحزن لحجم الإنحطاط..لكن فات السبت يا أحفاد المستعمر!

ناتالي ..وسلطة رام الله!

كتب حسن عصفور/ تمكنت الممثلة "اليهودية" العالمية ناتالي بروتمان، ان تصبح حدثا حاضرا بقوة في وسائل الإعلام كافة، بعد أن أعلنت رفضها حضور جائزة سنوية في دولة الكيان، إحتجاجا على ما يقوم به الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وعمليا ضد أهل قطاع غزة..

الممثلة العالمية، تحمل جنسية الكيان الى جانب الجنسية الأمريكية، رفضها الحضور لإستلام جائزة مالية ضخمة أصاب الكيان بـ"هزة سياسية"، كونها ربطت موقفها بجرائم ضد الإنسان الفلسطيني، رسالة تقول للعالم، ودون اي وسيط أن الأخلاق التي تدعيها دولة الكيان ليست موجودة..

ناتالي لخصت بتكثيف خاص، معنى الجريمة المنفذة يوميا ضد الشعب الفلسطيني، وتزامن ذلك مع قيام جيش الكيان بتنفيذ جريمة حرب ضد الطفولة الفلسطينية، بإغتيال الشهيد محمد أحمد أيوب، إبن الـ15 عاما، في مشهد لا يتكرر كيرا، إعدام على الهواء لطفل لم يكن يحمل لا حجرا ولا سكينا..كان ينظر الى سماء وطن إغتصب..مشهد هز العالم لكنه لم يحرك ساكنا في "المسكون بعداء قطاع غزة"!

ناتالي، وبعد حرب إعلامية "مسعورة" سياسيا وشخصيا عليها، قالت لم تكن تستطيع الحضور لتستمع الى نتنياهو..إسرائيلية أمريكية يهودية نطقت بما صمتت عنه سلطة رام الله ورئيسها الذي لم ينطق بلكمة واحدة لجريمة الإعادم..والمفارقة الأكبر ان الطفل الشهيد لعائلة فتحاوية..

ما أحدثه رفض حضور بروتمان الى تل أبيب، كان أكثر قيمة، وبما لا يقاس من كل "كلام البلادة" الذي نطق به أنصار عباس، والذين لا يكفون عن كذب بلا نهاية، بأنهم سيطالبون وسيعملون وسيذهبون..حكومة لم تنطق بيانا عن جرائم بلا توقف، لكنها إستنفرت بكل ما تملك للدفاع عن شخص وزيرها الأول، بعد نشر خبر في وسائل إعلام عبرية، بأنه مسؤول عن مقتل شاب فلسطيني لتهمة تمس سلوك رامي الشخصي..

إستنفار للدفاع عن "شخص"، تجاهل كليا الدفاع عن شعب من مجرم عام..فيما تنتفض اليهودية الإسرائيلية الممثلة ترومان لتقول قولا سديدا في عالم السياسة..

قطاع غزة يتحرك من أجل أن لا يمس الحق الوطني، ولإعادة تصويب المسار بأن العدو الأول هو دولة الكيان، فيما سلطة عباس تعيد صياغة أولوياتها، بأن قطاع غزة رأس العداء، تمارس حربا بلا هوادة لكسر شوكته، عله يكف عن التحدي ويستكين، وأن لا يمثل "طابور إزعاج" للوعد الأمني المقدس، الذي تعهدت به تلك السلطة للكيان، ولأنها فاقدة القوة الشعبية - العسكرية في القطاع، لشل حركة "هبة الغضب"، لجأت الى السلاح الذي تملك بيدها، حصار مالي وإقتصادي لمليون إنسان قالوا لا للإحتلال..فوجب العقاب لـجريمة هزت دار الرئيس"!..

موقف ناتالي، رسم خيطا واضحا، ان هناك ما يمكنه أن يكون "فعلا مؤثرا"، مربكا لدولة الجريمة المتواصلة، ولا يحتاج الأمر كثيرا من "الصراخ" خاصة عندما يكون كذبا صريحا..كلمة صادقة بدون حسابات كانت أكثر قيمة سياسية وأبلغ كثيرا من كلام فقد قيمته وروحه الوطنية..

سلطة عباس وفريقها المتعدد الأسماء، لم تعد تر في المحتل "عدوها القومي"، تتلفظ عبارات كي يقال أنها قالت، لكنها لم تفعل خطوة واحدة يمكن أن يقال أنها "صادقة، تجند كل ما لها من وسائل لشن حربها ضد القطاع، أرضا وسكانا،

تحصاره أضعاف ما يحاصره الكيان، سلطة تعمل على "تركيع الجزء النابض من الشعب"، لوقف حركة الفعل الثوري التي باتت السلاح الأمضى لتعرية "الفاشية الجديدة" في إسرائيل..

الحرب على قطاع غزة، التي تنفذها سلطة عباس هي خدمة علنية لدولة الإحتلال، إعتقادا أنها "القادرة" على وقف "هبة الغضب"..

ناتالي تغضب من دولة لجرائمها ضد شعب فلسطين وسلطة عباس تغضب من هبة غضب شعب ضد دولة الكيان..أي معادلة فارقة يمكن ان تتلخص في هذا المشهد السياسي..

ولا زال "البعض" يكذب على ذاته أولا، وشعبه ثانيا أنهم يبحثون حماية ممثل الشعب من التآكل، دون ان يفكروا كيف لممثلة يهودية تغضب من جريمة فيما "المتآكل" يبحث حربا على ضحايا الجريمة..

ملاحظة: أطرف نكتة سياسية قيلت من "الخانع العام" أنه سيمنع أي دولة من نقل سفارتها الى القدس..يا راجل بتحكي من عقلك..طيب كم يوم ونشوف كيف بدك تقدر..بس لو ما صار بتقدر تخلع وتحل عنا وعن هالشعب!

تنويه خاص: إغتيال الشاب العالم فادي البطش في ماليزيا بتلك السهولة، هل هو ثمار لـ"التنسيق الأمني المقدس"..هل هناك شراكة في تقديم معلومات لجهة الإغيتال التي لم تعد مجهولة..مسألة يجب التفكير بها!

هل تصمت مصر على إتهامات حماس الأخطر!

كتب حسن عصفور/ ليس مهما كثيرا، أن تقرأ مجمل التهم التي أوردتها حركة حماس في مؤتمر صحفي لداخليتها في قطاع غزة، يوم السبت 28 أبريل 2018، رغم قيمتها السياسية، لكنها تبقى إتهامات من طرف واحد، إعتقل وحقق، وربما قام بعمليات تعذيب خلال التحقيق مع المعتقلين، وتبقى رائحة "الشبهة قائمة" في ظل السلوك العام، كما تبقى، أيضا، أنها صواب بنسبة كبيرة، لما قدمته حماس من أدلة ووقائع تبدو منطقية قياسا بسلوك جهاز مخابرات عباس، خاصة في

العلاقات المتشابكة مع أجهزة أمن الكيان (الموساد والشاباك)، وكذلك مع المخابرات المركزية الأمريكية، حيث تشهد العلاقة بينهما "عهدا فريدا"، أشاد به الرئيس ترامب علانية صوتا وصورة..

جاء رد حكومة الرئيس عباس (شخصيا لا أعتبرها حكومة وطنية فلسطينية منذ أن بدأت فرض العقوبات الجماعية على قطاع غزة، حتى لو كان ذلك أمرا عباسيا)، سريعا وبعد دقائق معدودة، لم تدقق في كل ما قيل، حتى لو كان "كذبا"، كما لو أن البيان جاهز ومعد مسبقا، ما يثير أيضا "ريبة" أن هناك أمرا ما لا زال غير مكشوف بعد، في الجرائم التي إرتكبت في قطاع غزة، ومنها بالطبع محاولة إستهداف موكب رامي وماجد..

ودون اللجوء الى "أساليب شارلوك هولمز" في البحث والمطاردة الساخنة، فما يثير الإهتمام حقا ذلك الإتهام المباشر والصريح من حماس وجهازها الأمني، لمخابرات محمود عباس ودورها التخريبي ضد الشقيقة مصر، وأنها شريك للقوى الإرهابية هناك، ونفذت عدد من العمليات في سيناء، بل وإتهام واضح، بأن "خلايا مخابرات عباس" حاولت المس بالوفد الأمني المصري في قطاع غزة..

لعل هذه المسألة تكون نقطة الفصل بين "الحق والباطل"، في كل ما قالته أجهزة حماس الأمنية عن عمليات التخريب، وبين أجهزة عباس الأمنية فيما تنكره من إتهامات..

مصر باتت اليوم طرفا مباشرا في المشهد الأمني الطارئ، وليس في المشهد السياسي فحسب، مصر ربما تصبح الحسم الأخير لإثبات أي طرف على صواب أمني، بعدما تحفظت في الحديث عن أيهما كان على "ضلال سياسي" في مسار المصالحة، رغم انها تملك "ملفا كاملا" لو قدمته للإعلام لكانت خدمة كبيرة للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ليعرف الحقيقة من طرف لا مصلحة له سوى خدمة فلسطين..

إتهامات حماس العلنية، وبالإسم لمخابرات عباس في التخريب الأمني في سيناء، تجبر الشقيقة الكبرى مصر، وحفاظا على أمنها القومي، أن تطلب أولا من

حماس تقديم الملف كاملا، بكل تفاصيله للمخابرات المصرية، لدراسته أمنيا، بعيدا عن الإستخدام السياسي..

مصر من حقها بعد دراسة الملف، ان تشكل فريق تحريات خاص للتدقيق فيما ذكره التقرير الأمني الحمساوي، وتطالب الرئيس عباس بتقديم كل التسهيلات المطلوبة لأجراء مقابلات خاصة سرية، مع الأسماء التي اشار لها تقرير أمن حماس، الى جانب المعتقلين في سجن داخلية غزة، واللقاء معهم بعيدا عن تدخل أي مسؤول أمني من حماس..بل ربما تطالب مصر اللقاء مع رئيس جهاز المخابرات السابق اللواء توفيق الطيراوي لمعرفة مدى إمكانية تورط بعض العناصر الذين خدموا معه إبان رئاسته للجهاز..

الإتهامات هنا، تتجاوز كل ما سبق من إتهامات بين الطرفين، ولم تعد خاصة بل هناك طرف أصبح رغما عنه، طرفا مباشرا فيما يتعلق بأمنه القومي، وسيكون لنتائج التحقيق المصري آثارا سياسية مدوية، لو صحت الإتهامات أو ثبت كذبها..

مصر لن تترك حقها الأمني يصبح مادة مناكفة بين فتح وحماس، ولذا ستعمل بكل السبل الممكنة لمعرفة الحقيقة بدون تغليف خاص..

هل يمكن أن تغامر حماس بما حققته من "مكاسب سياسية" هامة مع مصر بعد إنتخاب قيادتها الجديدة، وأن تزج بكلام "غير مسؤول" فقط لمناكفة عباس وفصيله وجهازه الأمني، أم أنها تملك ما يمنحها قوة تفوق ما تم معرفته، وهل قامت حماس في زيارتها الأخيرة للشقيقة مصر، بتقديم كل ما لديها من "معلومات وأدلة" على تورط عباس وفريقه الأمني في نشاط تخريبي، بالتوافق مع طرف إسرائيلي أو أمريكي لكسر ظهر مصر..

وهل كانت الإشارة في بيان حماس بعد اللقاء مع الوزير اللواء عباس كامل رئيس جهاز المخابرات المصرية، بأن الطرفين ناقشا ملفات أمنية مشتركة، جزءا من التمهيد لما أعلنته داخلية غزة، اي أن مصر على إطلاع مسبق بمضمون الملف كاملا..

والسؤال، ماذا لو أصابت حماس فيما ذكرت، وإنعكاس ذلك على سلطة عباس وكل مؤسسته الأمنية والسياسية، بل على شرعية التمثيل بعد مجلس المقاطعة، وهل ستترك مصر حقها القومي، ام أنها ستلاحق كل متورط في العبث بأمنها، من عباس حتى أصغر موظف مرورا بفرج وضباطه..هل المغامرة والتنسيق يمكن ان يعمي بصيرة عباس وجهازه الأمني الى هذا المستوى..ولو أثبتت مصر صواب الإتهام، هل عباس على معرفة تفصيلية، ام أن جهازه الأمني يعمل من وراء ظهره بالتنسيق مع اسرائيل وأمريكا..

لكل ذلك مطلوب موقف مصري سريع كي لا يصبح الأمر سوقا فلسطينيا لإستخدام الشقيقة الكبرى فيما ليس وطنيا..الحقيقة هنا تخدم فلسطين ربما اكثر من مصر..فالصادق يكافئ وطنيا والكاذب يعاقب وطنيا..

ملاحظة: فصائل تدعي أنها حريصة على وحدة الصف تشارك في مجلس عباس، تلك كذبة سياسية "غير مسبوقة"..مجلس بدأ بتزوير وبحصار جماعي للقطاع، حصار لا يقتصر على راتب موظف بل على كل ما له صلة بالحياة..كيف يكون "شرعيا" و"وطنيا"!

تنويه خاص: هل تستطيع سلطة عباس توفير رحلة "سياحية" للقادمين من خارج رام الله في مدن الضفة الغربية، كي يعرفوا حقيقة الواقع السياسي..وفي الطريق زيارة كم مخيم علهم يلمسون "حب الشعب للزعيم"..وعمق "فوضناك"..بالكوا بيقدورا عليها!

يوم عربي..سواده رسمي وبياضه شعبي!

كتب حسن عصفور/ دون الخوض في تفاصيل "العدوان الثلاثي" العسكرية على سوريا يوم 14 أبريل 2018، وما هي حقيقة الأماكن التي طالها ذلك العدوان، ودون التنقيب السري عن حقيقة ما طغى في وسائل إعلام غربية وعبرية وعربية، جمعتها رواية واحدة، تم صياغتها بلغة غير لغة الضاد، حاولت إبراز أن ذلك "العدوان" ضربة جادة وعكيقة للسلاح الكيميائي في سويا، او انه عمل على كسر أنياب الدولة السورية..فما كان كشف كثيرا مما كان "سرا" سياسيا!

فجأة، تذكرت أطراف "العدوان الثلاثي" البعد الإنساني في الأزمة السورية، عندما شارفت سوريا وتحالفها على تحقيق نصر مبين على قوى الإرهاب ودولها الداعمة، وبعد الإقرار العام، بأن سوريا على طريق إعادة دولتها وكيانها، الذي كاد أن يذهب مع ريح الإرهاب القادم من بلاد بلا هوية..

سوريا حررت غالب أراضيها، وأعادت حضورها في أخطرالمناطق التي كانت تحاصر عاصمتها دمشق، في الغوطة الشرقية، وخروج مسلحي القوى المدعومة من تحالف العدوان الثلاثي، الذي بات أكثر وضوحا من يوم 14 أبريل 2018..كان يوم به سواد عربي وبياض عربي، هكذا سيكتب عنه تاريخ العرب في قادم الأيام..

أن تسارع أنظمة غير عربية، كتركيا وإسرائيل للترحيب بالعدوان الثلاثي لا يحمل ذلك أي مفاجأة سياسية، وكان العكس كليا سيكون، وأن تسارع بعض دول الغرب بتاريخها الإستعماري لتصدر بياناتها المتفق على صياغتها، فذلك سياقه يتوافق وتاريخها الظلامي سياسيا تجاه بلاد العرب..

ولكن، أن تقفز "أنظمة سياسية" عربية لتكون رأس رمح في نصرة العدوان الثلاثي، وتجند كل وسائلها الإعلامية لتبرير ذلك العدوان، فيما سمحت قطر للعدوان الإنطلاق من أراضيها، فتلك هي علامة سوداء ستبقى حاضرة في المشهد العربي، طالما بقيت أسبابها الشاذة متواجدة..

وكان من السواد الغريب، ان تقف سلطة محمود عباس متفرجة، صامته وكأنها تشارك أطراف "العدوان الثلاثي" عدوانه على سوريا الشقيقة، زمرة عباس باتت غارقة في كل ما هو خروج عن النص الوطني، فأصبحت جزءا من سلوك العار الأسود لأنظمة العداء لتاريخ أمة..

ولكن ووسط "سواد" غالبية الرسمية العربية، كانت القوى الحية في بلادنا من محيطها الذي لن يقف هديره، الى خليجها النابض بروح الثورة يوما، لم تحصد أطراف "العدوان الثلاثي" من شعوب الأمة سوى تتويجها بعار مضاف الى عارها في سنوات سابقة، كما كانت في حرب عدوانية سابقة ضد العراق تحت ذات الذريعة أيضا، والتي إنكشف كذبها وما كان هو تدمير قدرات العراق وتقسيمه رسميا "طائفيا"، وكأن الهدف الجديد للعدوانية الأخيرة توريد "النموذج

العراقي" في سوريا..بلاد منهكة طائفية، خارج قوى التأثير، تسمح لدولة الكيان ان تستخدم الطائفية جزءا من حربها التهويدية في الضفة والكيان ذاته..

رفض "العدوان الثلاثي" غير الرسمي كان إنطلاقة أعادت بعض روح الأمة، التي فقدتها مع بداية تنفيذ المخطط الإستعماري التقسيمي عام 2002، والذي كان على أبواب الربح لولا مصر شعبا وجيشا التي خرجت يوم 30 يونيو لتكسر ظهر مخطط سرقة بلاد العرب ..

الرفض الشعبي العربي للعدوان كان النقطة الأبرز إضاءة فيما بعد "العدوان الثلاثي"، وأطلت روح الخالدين ناصر وأبو عمار لتظلل المشهد الرافض للعدوانية الإستعمارية الجديدة، عاد جمال وعاد ياسر، رمزين لرفض العدوان ورمزين للتصدي والتحدي، فكانت سوريا يوم 14 أبريل حاضرة في مواجهة عدوان لن ينتصر..

ودون تحليل لأبعاد العدوان الثلاثي، من كل جوانبه، فهو ليس سوى محاولة غربية لفرض "حل سياسي" وفقا لما ترى وتكريس سوريا على الطريقة العراقية، منهكة بلا روح، تعيش فوضى وتخبط شامل سنوات طويلة، بعد أن نجحت في كسر شوكة الإرهاب وقواه..

هدف لم يعد يحتاج كثيرا للتفكير، أن الغرب الإستعماري شعر بالنكسة السياسية نتيجة تطورات متسارعة في سوريا تعاكست كليا مع مخططه الأساس، فحققت كثيرا من إستعادة أراضي الدولة على طريق إستعادة هيبة الدولة..

سوريا التي كانت بلا ديون ما قبل حرب الإرهاب، لم تكن دولة ديمقراطية بالمعنى السياسي، ولم تكن بلدا لـ"الحريات السياسية"، ومع ذلك كانت في أفضل حال سياسي مع ذات القوى التي تقف اليوم تبحث تدميرها، ليس حبا في الإنسان ولكن بحثا عن "إستعباد إنسان" بطريقة حديثة..

سوريا خرجت من العدوان الثلاثي أكثر قيمة لشعوب الأمة، وأعادت روح العداء للغرب الإستعماري التي أصابها تآكل مخطط له بعناية..

هل نقول شكرا أمريكا وتحالفها ممكن من جانب..وهل نلعن أمريكا وتحالفها ممكن أيضا..نعم كان يوما عربيا سواده رسمي وبياضه شعبي، ومنه تبدأ حركة التغيير!

ملاحظة: أن تصمت سلطة عباس عن إدانة العدوان الثلاثي، وتتفرج وكأنها غير ذي صلة فتلك رسالة لمن سيشارك في "مجلس رام الله"، ان مستقبلكم سيكون مع قوى البغي السياسي وطلاق مع تاريخ ثورة وجدت لتنتصر!

تنويه خاص: على قيادة حماس مراجعة كثير من سلوكها اليومي في العلاقة مع أهل القطاع، كما مع القوى الوطنية..كل تعال سياسي هو ربح لغيركم..والعكس صواب لكم ولغيركم!